بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير اللجنة الخاصة

بنزاع الحدود الجغرافية

بين جمهورية السودان

وجمهورية مصر العربية

الخرطوم

محرم ١٤٠٩هـ. سبتمبر ١٩٨٨م

سرى للغاية ومحظور

سرى للغاية ومحظور

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير

اللجنة الخاصة بنزاع الحدود

الجغرافية بين جمهورية

السودان وجمهورية مصر

العربية

الخرطوم

محرم ١٤٠٩ هـ

سبتمبر ١٩٨٨ م

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
١ ـ المقدمة	١ — ٥
٢ ـ الفصل الثانى : منطقة حلايب	٦ — ١٣
٣ ـ الفصل الثالث : وادى حلفا	١٤ — ١٩
٤ ـ الفصل الرابع : التطورات التاريخية لنزاع الحدود السودانية المصرية	٢٠ — ٢٥
٥ ـ الفصل الخامس : الوضع القانونى للحدود السودانية المصرية	٢٦ — ٣٧
٦ ـ الفصل السادس : التوصيات	٣٨ — ٤٢
٧ ـ الملاحق	٤٣ — ٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) مقدمة :

١ - ١ تكوين اللجنة :

أصدر السيد/ رئيس الوزراء في أول فبراير ١٩٨٨ القرار رقم ٤٧ والخاص بتكوين لجنة للوقوف على موقف النزاع حول الحدود الجغرافية بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية وذلك على النحو التالى :-

أ . ممثل لوزارة الخارجية رئيسا
ب. ممثل لوزارة الداخلية عضوا
ج . ممثل لوزارة الدفاع (المساحة) "
د . السيد/ د . محمد عثمان السمانى
شعبة الجغرافيا - جامعة الخرطوم "

وبعد التشاور مع الامانة العامة لمجلس الوزراء تكونت اللجنة من الاتية اسمائهم :

١) السيد/ السفير عمر يوسف بريدو رئيسا
وزارة الخارجية
٢) السيد/ المقدم (شرطة) احمد الحسين عبدالرحمن
مدير ادارة الحدود بوزارة الداخلية عضوا
٣) السيد/ هاشم محمد خير
وزارة الدفاع (المساحة) "
٤) السيد/ د . محمد عثمان السمانى
جامعة الخرطوم "
٥) السيد/ حسن عثمان سيد احمد
مكتب النائب العام "
٦) السيد/ صلاح حسين خليفة
م . مدير ادارة الحدود - وزارة الداخلية عضوا ومقررا

١ - ٢ المهام والاختصاصات :

حدد السيد/ رئيس الوزراء ، فى القرار رقم ٤٧ اختصاصات اللجنة على النحو التالى :-

١) تقوم اللجنة بزيارة منطقة حلايب فورا لتعد تقريرا وافيا يشتمل على كل الجوانب السياسية والاجتماعية والجغرافية ، اخذة فى الاعتبار الخلفية التاريخية للمشكلة بما يمكن مجلس الوزراء من الوقوف على حقيقة الامر واتخاذ القرار السليم .
٢) ترفع اللجنة تقريرا للسيد/ رئيس الوزراء فور الفراغ من مهمتها الميدانية .

ونظرا لان القرار اشار الى زيارة منطقة حلايب وحدها ، كتبت اللجنة للامانة العامة لمجلس الوزراء للتأكد من ان صلاحيات عمل اللجنة تشمل ايضا على منطقة النزاع الواقعة شمال وادى حلفا ، هذا لان النزاع حول الحدود بمنطقة حلايب لا ينفصل عن النزاع حول المنطقة الواقعة شمال وادى حلفا وقد اكدت الامانة العامة لمجلس الوزراء ان صلاحيات اللجنة تشمل المنطقة الواقعة شمال وادى حلفا .

١ - ٣ اسلوب عمل اللجنة :-

قررت اللجنة فى اول اجتماع لها ان يرتكز عملها على الاسلوب العلمى والموضوعى ، ولذلك حرصت على جمع الوثائق الاساسية ومقابلة الشخصيات المعنية ، وزيارة مناطق النزاع ، وتحليل ومقارنة البيانات التى تحصل عليها بهدف الوصول الى نتائج موضوعية وتوصيات محددة تنسجم مع حجم المسئولية الكبيرة التى تولتها اللجنة .

لقد تمكنت اللجنة بفضل هذا الجهد من الحصول على معظم الوثائق الخاصة بالنزاع وذلك عن طريق الاتصال بسفراء السودان فى لندن ، القاهرة والامم المتحدة بنيويورك ، ودار الوثائق المركزية ، وزارة الطاقة والثروة المعدنية ولجنة تعمير وادى حلفا والاستخبارات العسكرية ، هذا بالاضافة الى الوثائق المتوفرة لدى ادارة الحدود بوزارة الداخلية ووزارة الخارجية ومصلحة المساحة وقد توفرت للجنة نتيجة لهذه الاتصالات مجموعة من الوثائق الهامة عن النزاع بين البلدين .. وعكفت اللجنة بعد ذلك على دراستها وتحليلها واستخلاص النتائج المناسبة ..

بجانب هذا التقت اللجنة بعدد من الشخصيات الهامة . كان فى مقدمتهم السيد / حاكم الاقليم الشرقى ، والسيد / حاكم الاقليم الشمالى والسيد / رئيس جهاز تعمير وادى حلفا . والسيد / نائب دائرة حلايب .

١ - ٤ الزيارات الميدانية :-

قامت اللجنة بزيارة ميدانية الى منطقة حلايب فى الفترة من ١٥ الى ٢٤ يونيو ١٩٨٨ .. التقت فيها بقادة الرأى فى اهم المدن والقرى من بورتسودان وحتى شلاتين على الحدود السودانية المصرية وهى : حلايب عروسة ، محمد قول ، دنقناب ، ادلديت ، شلاتين ، ابو رماد ، جبيت المعادن .

ووقفت اللجنة ، خلال الجلسات والمحادثات الطويلة التى عقدتها مع المسئولين فى هذه القرى ، على ابعاد المعاناة الحقيقية والمشاكل الكثيرة التى تواجه المواطنين فى تلك المناطق ، كما وقفت على تجاربهم مع الحكومات المتعاقبة وتطلعاتهم الى حلول عاجلة للمشاكل التى سيرد ذكرها بالتفصيل فى هذا التقرير .

وفى بدينة بورتسودان اجتمعت اللجنة برؤساء الوحدات الحكومية الهامة وهم السادة : محافظ مديرية البحر الاحمر ، القائد العسكرى لمنطقة البحر الاحمر والدفاع الجوى ، قائد البحرية ، مدير شرطة البحر الاحمر ، نائب مدير الجمارك بورتسودان ، رئيس مكتب الجوازات والهجرة والجنسية ، مدير مكتب الجيلوجيا ، مدير المصائد البحرية ، مدير ادارة صيانة التربة واستثمار الاراضى ، مدير مكتب الابحاث المائية .

بعد ذلك قامت اللجنة بزيارة منطقة وادى حلفا فى الفترة من ٢٦ يونيو الى اول يوليو ١٩٨٨ التقت فيها ببعض زعماء المنطقة والسيد ضابط اول مجلس وادى حلفا والسادة المسئولين عن الجمارك والجوازات وقائد سرية حرس الحدود ، قائد سرية قوات البحيرة ، مدير مؤسسة انتاج الاسماك ، ومدير هيئة تطوير وتعمير منطقة وادى حلفا .

١ - ٥ اعداد التقرير :-

بدأت اللجنة عملها فى ١٩٨٨/٣/٧ وانتهت فى ١٩٨٨/٩/١٢ وعقدت سبعة وثلاثين اجتماعا بالاضافة الى المقابلات العديدة مع مختلف المسئولين الرسميين والشعبيين . درست اللجنة فى هذه الاجتماعات الوثائق العديدة المشار اليها فى الفقرات السابقة وبحثت مع الشخصيات التى التقت بها مختلف الجوانب المتعلقة بالقضية .. وقامت اللجنة فى اطار الصلاحيات الممنوحة لها باعداد هذا التقرير الذى تناول السمات الاساسية لمناطق النزاع واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية واستعرضت تطور النزاع القانونى مع تقييم للجوانب القانونية المختلفة ، وتقدمت بتوصيات محددة فى المجالات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية .

١ - ٦ محتويات التقرير :-

يقع التقرير - بعد هذه المقدمة - فى خمس فصول .. يتناول الفصل الثانى والثالث الاوضاع فى منطقتى حلايب ووادى حلفا ، خاصة الاوضاع الاقتصادية من زراعة وصيد وتعدين ، والوجود الادارى والامنى فى المنطقة ومظاهر الوجود العسكرى والمدنى المصرى والاستراتيجية المصرية المتبعة فى مناطق النزاع .

أما الفصلان الرابع والخامس فقد خصصا لتاريخ وتطور النزاع القانونى حول الحدود بين البلدين وتحليل للاتفاقيات التى تحكم الحدود ، ووجهة النظر السودانية والمصرية حول نزاع الحدود .

واحتوى الفصل السادس التوصيات التى توصلت لها اللجنة من خلال زياراتها ودراساتها للوثائق ومحادثاتها مع المسئولين والشخصيات ذات الصلة وتشتمل التوصيات على جوانب سياسية وعسكرية وقانونية واقتصادية وتنموية وخدمية وهى فى مجملها تشكل تصورا متكاملا لعلاج هذه القضية الهامة .

هذا وقد تضمن التقرير بعض الوثائق الاساسية ، واشار الى الوثائق التى اطلعت عليها اللجنة ، وقائمة بالمراجع التى تساعد فى متابعة بعض

جوانب الدراسة ب- وقائمة اخرى باسماء ووظائف المسئولين الذين التقت بهم اللجنة .

١ - ٧ خلاصة ونتائج اساسية :-

لمست اللجنة ان قضية النزاع حول الحدود بين السودان ومصر لم تتوفر لها دراسة منظمة ومتكاملة من كل جوانبها منذ عام ١٩٢٥ وحتى اعداد هذا التقرير ، غير انه كانت هناك محاولات محدودة تتم من وقت لاخر كرد فعل لبعض المواقف والتحركات المصرية .. وقد تقدم عدد من المسئولين بعدد المقترحات والحلول الخاصة بضرورة دعم الوجود السودانى فى تلك المناطق واقامة مشروعات تنموية وتقديم الخدمات الضرورية اللازمة . واشارت التقارير الى خطورة السياسة المصرية الرامية الى فرض وجودها فى تلك المناطق والى كسب المواطنين الى جانبها فى حالة استفتاء مستقبلى وذلك عن طريق تقديم الخدمات بصورة سخية فى منطقة حلايب على وجه الخصوص كتوفير الماء والسلع الاساسية والاتصال المباشر بالسكان واستخراج الاوراق الثبوتية وقبول التلاميذ بالمدارس المصرية وتعبيد الطرق وتوفير العناية الطبية .. وقد اكدت الايام صحة المخاوف والتنبؤات التى ذكرها المسئولون فى تقاريرهم السابقة اذ بدأت السياسة المصرية تعود بالفعل الى النتائج المرسومة لها ولعل هذا يؤكد اهمية هذه الدراسة التى وجه بها السيد / رئيس الوزراء باعتبارها اول محاولة لوضع دراسة موضوعية وعلمية للقضية من كل جوانبها وابعادها بهدف الوصول الى حل نهائى لهذه القضية الهامة وتأمل اللجنة ان لايكون مصير هذه الدراسة والتوصيات المقدمة كسابقاتها .

وفى تقدير اللجنة ان هناك اسباب موضوعية وعاجلة تدعو الى ضرورة حسم النزاع حول الحدود بين البلدين وذلك فى اطار ميثاق الاخاء والعلاقات التاريخية الاخوية والوثيقة بينهما .

ان الوجود العسكرى المصرى فى الاراضى السودانية فى ازدياد مضطرد وهناك اعتقالات مستمرة لصيادى الاسماك السودانيين داخل الحدود السودانية

اضف الى هذا احساس المواطنين المتعاظم بالظلم والاهمال المستمر من قبل السلطات السودانية . ومما يعمق الشعور بالغبن هو عدم وضوح الرؤيا للموقف الرسمى بالنسبة لقضية الحدود عند الجانب الرسمى والشعبى على السواء ويتضح هذا من مواقف مختلفة ، اخرها اهمها عدم رفع العلم السودانى فى مدينة حلايب .

من جهة اخرى فان المستقبل ليس فى صالح السودان نسبة لان مصر تتبع سياسات مدروسة وجادة ومتصلة وتعمل على دعم وجودها العسكرى والمدنى وكسب المواطنين لجانبها عن طريق الخدمات التى اشرنا اليها فى هذا التقرير فضلا عن ان هذه السياسات بدأت بالفعل تقود الى النتائج المرسومة لها ويقابل هذا الموقف الاهمال والقصور وعدم تبنى سياسة واضحة وثابتة من الجانب السودانى .

واخيرا لابد من ازالة كل الاسباب التى تعيق تطور وترقية آفاق التعاون المضطرد بين البلدين الشقيقين وذلك على اساس من الوضوح والصراحة واحترام السيادة لكل من البلدين .

لما تقدم فان اللجنة تميل الى انه من المناسب ان تبدأ الحكومة فى اجراء المفاوضات مع الحكومة المصرية حول النزاع على الحدود ، على ان تختار الوقت والاسلوب المناسبين لبدء هذه المفاوضات .

٨ - ١ - خاتمة :-

وفى الختام تود اللجنة ان تتقدم بأجزل الشكر وخالص التقدير الى كل من اسهم فى القيام بهذا الواجب الوطنى الهام ، وفى مقدمتهم السادة حاكم الاقليم الشرقى ، وحاكم الاقليم الشمالى ، ونائب دائرة حلايب بالجمعية التأسيسية ، ومحافظ البحر الاحمر ومساعديه فى المنطقة .. وتود ان تشيد بصفة خاصة بالتعاون الصادق الذى وجدته من السيدين محمد حسن السيد ومحمد حسن شرنوبى الضابطين الاداريين بحلايب وحلفا على التوالى .. فقد رافقا اللجنة طيلة فترة عملها الميدانى وفى ظروف بالغة التعقيد فى المنطقة وقد كانت معرفتهم التامة بمناطق عملهم وعلاقاتهم الوثيقة بالمواطنين خير عون للجنة فى اداء مهامها والشكر موصول للمواطنين فى منطقة حلايب وحلفا على كرمهم وعونهم للجنة رغم الظروف الصعبة التى يعيشونها . وتود اللجنة ان تشيد بصفة خاصة بتمسكهم بالارض وبقائهم فى مناطقهم رغم قلة الخدمات والمساعدات التى تصلهم من الحكومة ولاشك ان بقاءهم فى مناطقهم واصرارهم على الجنسية السودانية رغم الاغراءات التى تصلهم هو من اهم العوامل التى حافظت على الوجود السودانى هناك وستساعد مستقبلا فى تأكيد ودعم سيادة السودان على تلك المناطق .

واخيرا تأمل اللجنة ان يسهم هذا الجهد الذى قامت به فى دفع الحوار مع الشقيقة مصر وحسم النزاع حول الحدود بين البلدين وتأكيد حق السودان على اراضيه ، وسيادته على كل اجزائه .

وبالله العون والتوفيق

الفصل الثانى

٢ - منطقة حلايب

٢ - ١ السمات الاساسية للمنطقة :

لكى نفهم طبيعة النزاع فى المنطقة لابد من معرفة الظروف الجغرافية والاقتصادية والادارية والامنية بالمنطقة لان هذه الاعتبارات لها دلالات مباشرة على طبيعة ومستقبل النزاع فى المنطقة .

٢ - ١ - ١ الموقع والسكان :

يشغل المثلث موضع النزاع المنطقة شمالا من خط عرض ٢٢ درجة (شمال) جنوب حلايب وحتى الحدود السودانية مع مصر عند شلاتين الجزء الشمالى الشرقى من مديرية البحر الاحمر ، وهو يتبع اداريا الى مجلس منطقة حلايب وتبلغ مساحته ١٨٥٠٠ كيلو متر مربع حوالى ٢٠٪ من مساحة منطقة مجلس حلايب البالغة ٩٨٠٠٠ كيلو متر مربع .

يحد مجلس منطقة حلايب من ناحيه الشرق بما فيه المثلث الشمالى البحر الاحمر ومن ناحية الغرب سلسلة جبلية طولية تمتد من الشمال الى الجنوب ويفصل مابين السلسلة الجبلية والبحر الاحمر سهل ساحلى ضيق .

معظم هذه المنطقة تقع فى نطاق الاراضى الجافة حيث تهطل الامطار بمعدلات منخفضة ١٠٠ - ٢٠٠ مليمتر . غير ان طبيعة المنطقة بودياتها الضيقة المنحدرة من سفوح الجبال والتى تنتهى فى مواقع الخلجان حيث تكون بعض (الدلتات) قد مكنت مجموعات البجة البدو وسكان الساحل من صيادى الاسماك من ممارسة بعض النشاط الاقتصادى التقليدى والذى يتركز فى الرعى وصيد الاسماك والقليل من زراعة الذرة فى مساحات محدودة .

يبلغ سكان مجلس منطقة حلايب ٨٥ الف نسمة حسب تعداد ١٩٨٣م ويقدر سكان المنطقة شمال حلايب الواقعة حاليا تحت الهيمنة المصرية حوالى ٧ الف نسمة .

ويقطن مجلس منطقة حلايب الامرأر والبشاريون ومجموعة البشاريين هى السائدة فى المثلث شمال حلايب حيث يمتد وجودهم نسبة لتحركات الرعى خلال فترة امطار الشتاء الى داخل الاراضى المصرية . ينقسم البشاريون الى مجموعتين رئيسيتين ام على وام ناجى والاولى هى السائدة على السهل الساحلى وهضبة البحر الاحمر بينما تنتشر مجموعة ام ناجى من السفوح الغربية للهضبة وحتى نهر عطبرة جنوبا .

٢ - ١ - ٢ - النشاط الاقتصادى :

يعتمد السكان فى المناشط الاقتصادية على الرعى كوسيلة اساسية للمعيشة ومن اهم حيواناتهم فى المنطقة هى الابل والضان مع وجود الماعز . ونسبة الى طبيعة المنطقة المتغيرة من فصل لاخر نجد ان السكان قد كيفوا حياتهم على الهجرة الموسمية بحيواناتهم بين الساحل والسهل والوديان الداخلية ومن اهم وديانهم الدائيب واوكو واوتيب حيث يمارسون بعض الزراعة هناك .

بالاضافة الى الرعى والزراعة يأتى صيد الاسماك وزراعة الصدف على ساحل البحر الاحمر كنشاط اساسى للمجموعات الصغيرة المنتشرة هناك . وفى السنوات الاخيرة شهد هذا المجال بعض الاهتمام من جانب الدولة حيث اقيمت تعاونيات صيد الاسماك ومراكز تجميع الانتاج الذى يسوق فى بورتسودان وذلك فى كل من محمد قول ودنقناب واركياى مع وجود امكانات كامنة للتوسع فى هذا النشاط فى مناطق شنعاب وحلايب شمالا (انظر الخريطة) .

فى مجال الثروة المعدنية فقد بدأ مؤخرا فى استخراج الذهب من منطقة جبيت المعادن بواسطة شركة منكس . بالاضافة الى الذهب والذى اكتشف بكميات اقتصادية فى مواقع اخرى غير جبيت مثل هساى وابركاتيب فتذخر منطقة المجلس بخامات اخرى مثل الجبس والحجر الجيرى والرخام واللولوستايت والحديد والمانجنيز والملح ومواد البناء .

تعانى المنطقة عموما من فقر فى الخدمات الاساسية مثل مياه الشرب التعليم ، الصحة ، الامن الخ . ويبدو انها قد اهملت لفترة طويلة ولم تنل حظا فى هذه المجالات لاسباب منها بعدها الجغرافى وضعف قاعدتها الاقتصادية مع انغلاق مجتمع البجة وبطء حركة التغيير فيه .

وبالمثل تعانى المنطقة من نقص فى المواد التموينية والتى تعتمد فيها على مدينة بورتسودان وتتركز فى سلعتى السكر والذرة الا ان حصة المنطقة لاتصل لمستحقيها نسبة لضعف قنوات التوزيع الداخلى وتهريب استحقاق المنطقة من هذه السلع الى داخل القطر . ولحل الضائقة لايجد سكان المنطقة امامهم غير التوجه شمالا الى مصر للحصول على السكر وغيره من السلع الضرورية الامر الذى جعل الاتصال بمصر اكثر يسرا من الاعتماد على بورتسودان خاصة وان الطريق من حلايب وحتى مصر معبد . وبالنسبة لهذه السلع فالتجارة فيها مفتوحة حيث تمنح تسهيلات لمواطنى تلك المناطق فى وسائل الترحيل والترخيص والتعامل بالعملة المصرية والسودانية . فى الوقت الذى نجد فيه ان توفر المواد لهذه المناطق من بورتسودان يواجه مشقة الترحيل لطول المسافة ووعورة الطريق وتكلفة الترحيل العالية بجانب عدم توفر السلع نفسها مع عدم انتظام حركة النقل ، وان توفرت السلع فهى تباع باسعار مبالغ فيها .

٢ - ١ - ٣ النواحى الادارية والخدمية :

أ . تدار المنطقة عن طريق مجلس منطقة حلايب برئاسة ضابط اول وتتبع له وحدات التعليم والصحة والمياه وتبلغ ميزانية المجلس حوالى (١٨٤,٩٩٥) جنيه ١٩٨٨/٨٧ منها ٢٧٢,٨٣٦ جنيه من الموارد المحلية بينما يبلغ الدعم الاقليمى ٢,٢٤٨ ٪ جنيه .

ب. وبالنسبة للتعليم فيقتصر على التعليم الابتدائى ويتمركز فى القرى المركزية وعدد المدارس لايتجاوز الست فى كل المنطقة ، منها واحدة فقط للبنات بينما يواصل تلاميذ هذه المدارس تعليمهم الاعلى في بورتسودان ومصر وتفتقر هذه المدارس الى المبانى والاساسات والادوات المدرسية مع نقص فى المدرسين والى وجود داخليات .

ج . الخدمات الصحية المتوفرة بالمنطقة تنحصر فى ٢ مركز صحى وشلات نقاط غيار ووحدتين صحيتين . ولايوجد مستشفى او طبيب بكل منطقة المجلس بالرغم من حجمها الذى يمثل ثلث المديرية .

د . تعانى المنطقة من نقص حاد فى مياه الشرب للانسان والحيوان الشئ الذى انعكس على توزيع السكان وتركزهم فى الشريط الساحلى وبعض الوديان حيث توجد اعداد قليلة من الابار السطحية مع اعتماد الغالبية من القرى الساحلية بما فيها حلايب على المياه المنقولة بواسطة الحاويات (الفناطيز) وذلك من اماكن بعيدة مما يؤدى الى ارتفاع تكلفتها حيث يصل سعر البرميل الى حوالى ١٥ - ٢٥ جنيه والكميات المتوفرة لاتفى بحاجة السكان .
وقد زادت حدة نقص المياه فى السنوات الاخيرة بسبب الجفاف الذى اجتاح المنطقة مؤخرا واثرت بصورة واضحة على الثروة الحيوانية التى تناقصت اعدادها .

٢ - ١ - ٤ النواحى الامنية :

يوجد بمنطقة حلايب تمثيل لوحدات البحرية والطيران وحرس الحدود والشرطة فى المواقع التالية :
أ . سرية للقوات البحرية بكل من محمد قول وحلايب برئاسة رائد والموجود حاليا بلازم .
ب. سرية حرس الحدود نقلت من حلايب الى جبيت لعدم وجود مبانى
ج . الدفاع الجوى فى حلايب ومحمد قول .
ويتضح من هذا انه ليس هنالك وجود عسكرى سودانى فى المنطقة شمال حلايب حتى شلاتين (١٧٢ كيلو متر) .

د . أما الشرطة فيوجد مركز بحلايب برئاسة رائد يقيم بمدينة بورتسودان وتتبع للمركز نقاط شرطة في كل من عروسة ومحمد قول وابو رماد وجبيت المعادن مع ملاحظة عدم وجود شرطة في المنطقة شمال ابو رماد وحتى الشلاتين .

٢ - ١ - ٥ الوجود الحكومى المركزى :

وبصورة عامة يلاحظ ان الوجود الحكومى المركزى محدود وحتى الموجود منه مثل الجمارك ادارة صيانة التربة واستثمار الاراضى ومصائد الاسماك وابحاث الاسماك ضعيف البناء والاداء وينحصر نشاط بعض هذه الوحدات على الاجزاء الجنوبية من منطقة المجلس وعمليات استصلاح الاراضى فى بعض الوديان .

والجدير بالذكر ان معظم رؤساء الادارات والوحدات الحكومية يقيمون بمدينة بورتسودان الشئ الذى يجعل امر الاشراف على وحداتهم ضعيفا وبالتالى يساهم فى اضعاف الوجود السودانى الرسمى بالمنطقة .

٢ - ١ - ٦ غياب الاستراتيجية السودانية :-

بالرغم من اهمية المنطقة وموقعها المواجه للحدود الدولية فى مواجهة مصر ، وبالرغم من توفر الموارد الطبيعية والاقتصادية وماتزخر به من امكانات قابلة للتنمية والتطوير مثل (المعادن والثروة السمكية والسياحة والثروة الحيوانية وخلافه) وبالرغم من الجهود المكثفة التى تقوم بها مصر لفرض سيادتها على المنطقة الا ان الحكومات السودانية المتعاقبة لم تعر هذه المنطقة العناية الكافية التى تتناسب مع اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ويتمثل ذلك بوضوح فى الاهمال والقصور الذى تعانى منه المنطقة حاليا وفى ضعف الوجود الرسمى والبنيات الاساسية .

٢ - ٢ مظاهر الوجود المصرى فى المنطقة :

٢ - ٢ - ١ الوجود العسكرى :

من اهم مظاهر الوجود العسكرى المصرى فى منطقة حلايب نقاط المراقبة التى بلغ عددها ١٢ نقطة وقد انشئت هذه النقاط فى عام ١٩٦٧ - ١٩٧٤ عقب حرب اكتوبر بين مصر واسرائيل فى اطار اتفاقية الدفاع المشترك حسب المعلومات التى توفرت للجنة وتشكل هذه النقاط سرية بقيادة نقيب طيار وارتفع عدد النقاط من نقطتين فى عام ١٩٨٠ الى عشرة نقاط فى الفترة بين ٨٠ - ٨١ وارتفع العدد اخيرا الى اثنتى عشر نقطة من ميناء ابو نعام شمال ابورماد على طول الطريق الساحلى

حتى الفلاتين وتبلغ المسافة بين كل نقطة واخرى حوالى ١ كيلو مترات وعدد الافراد الموجودين بكل نقطة ٥ - ٧ افراد تسلحهم بنادق كلاشنكوف ومدفع ١٢,٧ ملليمتر وجهاز اشارة ٣٥١ .

وقد بدأت هذه النقاط بمواد غير ثابتة وانتهت باقامة مبانى ثابتة ومرسوم على ابوابها العلم المصرى وتمارس هذه النقاط بعض اوجه السيادة التى تتمثل فى ايقاف المارة وسؤالهم عن هويتهم والجهة التى يتوجهون اليها .

والجدير بالذكر ان هذه النقاط انشئت اساسا بحجة الدفاع عن مصر وذلك للمراقبة بالنظر للطيران الاسرائيلى المنخفض والذى لايمكن رصده باجهزة الرادار ، كما تدعى مصر ايضا ان هذه النقاط انشئت لمحاربة التهريب والمخدرات بالمنطقة .

وتود اللجنة أن تشير الى ملاحظتين هامتين حول هذه النقاط .

الاولى : ان مصر ازالت نقاط مراقبة مماثلة كانت توجد فى الاراضى المصرية شمال شلاتين مع الابقاء على النقاط المصرية داخل الاراضى السودانية . وهذا يعنى ان هذه النقاط لوكانت لها قيمة عسكرية للدفاع عن مصر لما تمت ازالتها من الاراضى المصرية

الثانية : زيادة وتكثيف هذه النقاط من ١٠ الى ١٢ نقطة بعد عام ٨٠ - ٨١ وذلك بعد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل (كامب ديفيد) . الامر الذى يقودنا الى الاعتقاد بان هذه النقاط العسكرية المصرية لها اهداف اخرى وهى تكريس السيادة المصرية على هذه المنطقة اكثر من الادعاء بانها للدفاع وحماية مصر .

ومن مظاهر الوجود العسكرى بالمنطقة ايضا الدوريات العسكرية على النقاط والطريق من شلاتين حتى ابو رماد وكذلك زيارات المسئولين العسكريين المتكررة للنقاط والمنطقة بصورة عامة .

٢ - ٢ - ٢ الوجود المدنى :-

بالاضافة الى الوجود العسكرى المشار اليه اعلاه يتمثل الوجود المدنى المصرى فى الاتى :-

أ. وجود شركتين بابى رماد احداهما للتعدين والاخرى لرش الجراد . ومن ملحقات الشركتين مكاتب ومخازن وكمية من خام المنجنيز بمنجم شركة التعدين الذى لم يتم ترحيله مع ملاحظة عدم وجود نشاط بالشركتين غير انه يتم تغيير العاملين بهما كل ثلاثة اشهر ولديهما اجهزة اتصال ومولد كهرباء يمد بالاضافة الى الشركتين نقطة الشرطة السودانية وبعض المواطنين كما توزع الماء مجانا للمواطنين رغم ارتفاع اسعار المياه فى هذه المناطق حيث يبلغ سعر البرميل من ١٥- ٢٥ جنيه .

وفى تقدير جهات الامن السودانية المختصة ان هذه المحطات ماهى الا غطاء لعمل استخبارى صرف ، ونوع من السعى لتكريس السيادة .

ب. هنالك زيارات متكررة من الخبراء المصريين بصحبة بعض الاجانب بدعوى اجراء دراسات جيولوجية وزراعية وبيئية وسياحية مع ملاحظة ان هذه الوفود تدخل الاراضى السودانية دون علم وموافقة السلطات السودانية .

ج. قامت السلطات المصرية بعمل سجل مدنى للمواطنين السودانيين بين شلاتين وابو رماد وتم صرف بطاقات عائلية لهم بحجة المساعدة فى توزيع المواد التموينية كما قامت بنزع كل العلامات الحدودية الفاصلة بين البلدين .

د. انشأت السلطات المصرية طريق اسفلت من حلاب حتى شلاتين مع ربطه بالطريق المسفلت الى داخل مصر مما يسهل انسياب الحركة من هذه المناطق الى داخل الاراضى المصرية

هـ. وضعت السلطات المصرية على طول الساحل حتى شلاتين لافتات بمنع صيد السمك بأمضاء السلطات المصرية وكذلك فى منطقة جبل علبة توجد لافتات بمنع الصيد البرى .

و. تقع قرية شلاتين على خط عرض ٢٣ شمال تقريبا على الحدود الفاصلة بين السودان ومصر ويفصل بينهما خور حنين ويوجد بالجانب السودانى استراحة صنية من الخشب ويطلق عليها المصريين (الكشك السودانى) ويقيم حولها بعض المواطنين السودانيين فى منازل متواضعة ومحدودة العدد ومبنية من الخشب تعتمد هذه المجموعة من السكان اعتمادا كليا على الجانب المصرى فى المياه والسلع التموينية وخلافه بينما نجد بالمقابل فى الجانب المصرى من شلاتين ان المصريين انشاوا قرية نموذجية تسع اربعة الف شخص وتشتمل على مرافق الخدمات ، مجلس للقرية ، ومدرسة ومركز صحى ومسجد ومركز اسلامى ومحطة لتحلية المياه واخرى تحت التشييد ومحطة لتوليد الكهرباء واجهزة اتصال متطورة وهذه القرية مربوطة مع مصر بطريق معبد ومواصلات منتظمة الى الاجزاء الداخلية وتحصل على مياه الشرب العذبة عن طريق البر والبحر .

شيدت هذه القرية اساسا لاسكان عرب البشارين وقد علمنا ان اعدادا كبيرة رفضت السكن فى هذه المبانى الحديثة وفضلوا السكن فى المبانى التقليدية لملاءمتها لطبيعتهم .

ز. يوجد سوق مشترك بين القريتين بها محلات تجارية ورخص سودانية ومصرية وتعرض فيها مختلف انواع السلع المصرية وتشكل هذه السوق مصدرا كبيرا لعمليات التهريب للسلع المصرية داخل السودان وقد شاهدت اللجنة اعدادا كبيرة من اللوارى التجارية السودانية والتى علمنا انها تحمل ليلا بالبضائع ويتم تهريبها الى عطبرة وابو حمد وبربر ومن ثم الى داخل البلاد .

من الواضح ان القرية المصرية النموذجية فى شلاتين تشكل نموذجا واضحا للاهتمام والعناية التى تقدمها مصر لمواطنى المنطقة فى الوقت الذى ينعدم فيه الوجود السودانى والخدمات الامر الذى يجعل ارتباط المواطنين بهذه المنطقة وثيقا حيث يعتمدون على مصر فى كل ضروريات الحياة ويشكل هذا خطورة كبيرة على الموقف السودانى اذا تقرر فى وقت لاحق اجراء استفتاء فى المنطقة الامر الذى لمسته اللجنة بوضوح من الشعور العام لحكماء المنطقة .

٢ - ٢ - ٣ نشاط التعدين :

يشكل التعدين فى منطقة حلايب احد المظاهر الرئيسية للوجود المصرى وذلك منذ الربع الاول من هذا القرن ويتجلى هذا فى اصدار التراخيص الخاصة بالتعدين من مصلحة الجيولوجيا المصرية لشركات اجنبية ومصرية لممارسة نشاط التعدين فى مجال استخراج المنجنيز والذهب والفوسفيت والبرايتوالحديد بالاضافة الىان الشركات المصرية وغيرها قد مارست عمليات التنقيب لسنوات طويلة والجدير بالذكر أن السلطات السودانية اصدرت تراخيص عام ١٩٥٨ كرد فعل للسياسة المصرية ولم تمارس الشركات السودانية المرخص لها نشاطا فعليا وقد انحصر التعدين فعليا فى شركة النصر للتعدين (مناجم جبل علبة) والتى استمرت تمارس اعمالها الى ان تم ايقافها بواسطة السلطات السودانية رسميا بعد الانتفاضة فى مارس - ابريل ١٩٨٥ غير انها مازالت تحتفظ بمكاتب ومنشآت ومخازن وكميات من المانجنيز والفوسفات معدة للشحن وبعض العاملين فى منطقة ابو رماد .

هذا ولم يقتصر الوجود المصرى بالمنطقة على اصدار تراخيص التعدين وممارسة التعدين فحسب بل امتد الى ايقاف التراخيص الممنوحة بواسطة السلطات السودانية .

قامت شركة TEXAS EASTERN INC. فى منطقة الحصا شمال ابورماد (انظر الخريطة) بالتنقيب عن البترول عام ٨٢ - ٨٣فى البحر (OFF SHORE) والتى وصلت الى نتائج مشجعة تؤكد وجود البترول فى المنطقة ولكن اوقفت فجأة ويقال ان ذلك تم بناء على رغبة الرئيس المصرى وموافقة رئيس الجمهورية السابق .

٢ - ٢ - ٤ الصيد البحرى والبرى :

يمارس المصريون انشطة مكثفة للصيد فى البحر والبر اذ تجوب سفنهم وقواربهم المياه الاقليمية السودانية على طول الساحل وتصطاد الاسماك باستعمال وسائل حديثة ، بعضها مدمر ، وتشكل ابادة الثروة السمكية بالمنطقة كالدانميت واستعمال الشباك ضيقة الفتحات خاصة فى الاوقات التى يمنع فيها الصيد بمصر (فترة تلقيح وتكاثر الاسماك) .

ومن جهة اخرى ترسل مصر سواح من الدول العربية للصيد في منطقة جبل علبة بحلايب دون علم او موافقة السلطات السودانية .

٢ - ٢ - ٥ تقديم الخدمات لمواطني المنطقة :

بجانب ماتقدم وفي اطار تكريس الوجود المصري لاحتواء واستمالة المواطنين السودانيين فان مصر تقدم خدمات عديدة ومحسوسة للمواطنين بمنطقة حلايب بالاضافة لانشاء الطرق والذي سبق ان اشرنا اليه بوضوح في مكان اخر من هذا التقرير ، والذي يسهم ايجابيا في شتى ضروب الخدمات وتتمثل الخدمات الاخرى في الاتي :

أ/ توفير ماء الشرب مجانا للمواطنين في مناطق تواجد المصريين وليعض المواطنين من قبائل المنطقة باسعار اسمية او مجانا رغم صعوبة الحصول على الماء بالمنطقة وارتفاع اسعارها .

ب/ تقديم السلع التموينية في منطقة حلايب نظير بطاقات اعدت على ضوء سجلات باسماء المواطنين سبق اعدادها من الجانب المصري .

ج/ على الرغم من عدم وجود مدارس مصرية في المنطقة الا ان المصريين يختارون بعض ابناء المنطقة للدراسة بمدارسهم في مصر من مرحلة التعليم المتوسط وحتى الجامعات مع اعفاء المستوعبين من ابناء المنطقة من الخدمة العسكرية الالزامية وقد شجع على هذا غياب المدارس السودانية العامة والعليا الا في بورتسودان ومن الراجح ان ولاء هؤلاء الدارسين في مصر سيكون لمصلحة مصر اكثر منه للسودان .

د/ تسهيل الحصول على الوثائق الثبوتية المصرية مقارنة بصعوبة الحصول على الاوراق الثبوتية من السلطات السودانية التي لايمكن الحصول عليها الا في بورتسودان .

هـ/ نسبة لسهولة الاتصال بين مصر ومنطقة حلايب فان كثيرا من المواطنين يلجأون لعلاج الحالات الهامة والمستعجلة بمصر .

و/ تشجيع الزواج بالمصريات

الفصل الثالث

٣ - منطقة وادى حلفا

٣ - ١ - ١ الموقع والسكان :

تقع منطقة وادى حلفا على النيل فى الحدود الشمالية المواجهة لمصر تتميز المنطقة بطبيعة صحراوية حيث تمركزت الحياة على الشريط النيلى ومن المعلوم انه قد تم تهجير الجزء الاكبر من سكان حلفا (٥٠ الف نسمة) فى الفترة من (٦٢ - ٦٤) الى منطقة خشم القربة (حلفا الجديدة) نتيجة لاتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ وقيام السد العالى الذى ترتب عليه غمر مدينة وادى حلفا (القديمة) وكل القرى السودانية شمالها حتى قرص نباه الحدود السودانية مع مصر . وبالرغم من حركة التهجير الجماعى الى حلفا الجديدة فقد رفضت مجموعة من السكان تقدر بحوالى ٥ الف نسمة عدم النزوح وكونت النواة الاولى للسكان الحاليين لمدينة حلفا والتى يقدر سكانها حاليا بـ ١٠ الف نسمة . ومن ناحية ادارية تقع مدينة حلفا فى اطار مجلس منطقة ريفى حلفا والذى يمتد جنوبا حتى حدوده مع مجلس ريفى منطقة عبرى شاملا خمس قرى يبلغ سكانها خمسة الف نسمة والجدير بالذكر ان اولئك المواطنين الذين اثروا البقاء بمدينة حلفا قد واجهوا ضغوطا كثيرة من الحكم العسكرى فى عهد الرئيس عبود لاخلاء المنطقة وكان من ابرز تلك الضغوط قرار الحكم العسكرى الاول الخاص بقطع خط السكة حديد عن حلفا فى ٦٤/١٠/٢٥ ولولا عناية الله وقيام ثورة ٢١ اكتوبر التى حالت دون تنفيذ القرار وصمود هؤلاء المواطنين امام الضغوط المختلفة لكانت منطقة حلفا الان خالية تماما من المواطنين السودانيين ووجود هؤلاء المواطنين نبه الى الحق السودانى على المنطقة الى خطورة التدخل المصرى فى الاراضى السودانية . الامر الذى يجب ان يكون موضع تقدير واعتبار بالنسبة لهؤلاء المواطنين .

٣ - ١ -٢ النشاط الاقتصادى

تبرز اهمية مدينة حلفا باعتبارها الميناء السودانى من الناحية الشمالية وهى ممر لحركة تجارية واقتصادية وثقافية وسياحية وخلافها .ويعتبر الميناء المصدر الاساسى للحياة الاقتصادية للمنطقة ، حيث يرتبط به جزء كبير من حركة التجارة والمسافرين من والى السودان ، هذا بالاضافة الى العمالة الحكومية فى شتى المصالح والخدمات كمصدر اخر للشغل والدخول أما المناشط الاقتصادية الاخرى فتتمثل فى صيد الاسماك والتجارة الداخلية على هيئة سوق يخدم المنطقة ، والزراعة على نطاق حدود ، من كل هذه المناشط فان الميناء يعد محورا للحياة الاقتصادية بالمنطقة يعكسه عائدها من

من الجمارك في العام الماضي والذي قدر بحوالي خمسة مليون جنيه سوداني كما يبلغ حجم حركة المسافرين عبرها بحوالي ٨٥ الف (عام ٨٧) وقد ادت هذه الحركة التجارية النشطة الى جذب حركة سكانية للاستقرار بصورة دائمة بالمدينة وقيام احياء عشوائية .

٣ - ١ - ٣ النواحي الاداؤية والخدمية :

يتمثل الوجود الحكومي في منطقة حلفا في عدة ادارات ومصالح محلية ومركزية تقع مسئولية ادارة المنطقة على مجلس منطقة وادي حلفا الذي تغطي نشاطاته مدينة حلفا كعاصمة والقرى الاخرى الواقعة في حدوده . ويدير ضابط مجلس وبعض المساعدين ورؤساء الوحدات الخدمية الاخرى مثل التعليم والصحة والزراعة والمساحة وخلافه تبلغ ميزانية المجلس حوالي نصف مليون جنيه يسهم فيها المجلس من الموارد المحلية بمبلغ ١٢٠ الف الى ٢٠٠ الف جنيه والبقية دعم من الحكومة الاقليمية . والجدير بالذكر ان مدينة حلفا مدينة جديدة تقوم على اسس وتخطيط حديث وبها توفر قدر مناسب من الخدمات الضرورية .

بالاضافة الى وجود الوحدات المصلحية والادارات الاقليمية الاخرى فهنالك هيئة تطوير وتعمير وادي حلفا وقد بدأت كهيئة شعبية تحولت بقرار وزاري بعد ثورة ٢١اكتوبر ٦٤ الى جهاز رسمي تحت اشراف وزير الري وقد مثلت فيها عدة اجهزة وكانت في البداية تتبع مركزيا لنائب رئيس الجمهورية ثم حولت بعد ذلك تبعيتها الى حاكم الاقليم الشمالي وانتهت حاليا الى جهاز فني لاعداد الدراسات وقد قامت باعداد حوالي ٢٦ دراسة في عدة مجالات بهدف تطوير المنطقة .

٣ - ١ - ٤ النواحي الامنية :

فيما يتعلق بالنواحي الامنية فهنالك قوتان من القوات العسكرية الاولى سرية حرس الحدود بقيادة نقيب والثانية سرية قوات البحيرة بقيادة ملازم اول . تتمركز سرية حرس الحدود بمدينة حلفا اما قوات البحيرة والتي تعمل مع مصائد الاسماك ولها خمس نقاط احداها بالقرب من ارقين بالضفة الغربية والبقية الاخرى جنوب حلفا ، علما بأن سرية قوات البحيرة جاءت اصلا بعد انحسار البحيرة وعدم توفر العدد الكافي من الصيادين للعمل مع مؤسسة انتاج الاسماك وسد النقص الناجم عن قلة الصيادين ،وفي الاونة الاخيرة بدأت السرية في ممارسة نوع من الرقابة وتقديم المساعدات للصيادين السودانيين .

كما ان هنالك وجود اخر للقوات النظامية يتمثل في مركز للشرطة في حلفا بقيادة نقيب شرطة ومكتب للجوازات والهجرة والجنسية بقيادة عقيد بالاضافة الى نقطة شرطة السكة حديد .

٣ - ٢ تطور الاحتلال المصرى للاراضى السودانية بمنطقة وادى حلفا :

تناولنا فى فصل اخر من هذا التقرير الاسس القانونية التى تحكم الحدود بين السودان ومصر بما فيها مناطق النزاع فى حلايب وحلفا والتى تتلخص فى اتفاقية يناير ١٨٩٩ ومارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ و ١٩٠٧والاتفاقيات اللاحقة ويمكن تلخيص تطور الاحتلال المصرى كما يلى :

أ/ تمتد منطقة النزاع والمعروفة بنتوء وادى حلفا من نرص شمالا خط عرض ٢٠ ١٢ ٢٢ شمال الى ارقين جنوبا خط عرض ٢٢ شمال ويبلغ طولها حوالى ثلاثين كيلو متر وبعد توقيع اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ وترحيل اهالى حلفا الى مقرهم الجديد انسحب حرس الحدود السودانى من قسرص والذى كان له وجودا رسميا بالمنطقة .

ب/ فى عام ١٩٨١ اقامت سرية قوات البحيرة نقاط لها من ضمنها نقطة فى خور سرة . وكما اشرنا من قبل فان هذه السرية تعمل مع مؤسسة انتاج الاسماك وقد جاءت بقرار من السيد/ نائب رئيس الجمهورية السابق الفريق اول عبدالماجد حامد خليل عند زيارته للمنطقة فى سرة وتشير بعض المصادر المحلية الى ان وجود النقاط المصرية فى ارقين واشكيت كانت نتيجة لوجود سرية البحيرة السودانية فى المنطقة . جدير بالذكر انها سرية غير مجهزة بالسلاح او اجهزة اتصال اذ انها جاءت اصلا للمنطقة لسد النقص فى صيادى الاسماك عندما لم يعد الصيد مجزيا بالنسبة للصيادين بسبب انحسار البحيرة ونقص الثروة السمكية

ج/ فى ١٩٨٢ صدر قرار من القيادة العامة بسحب قوات سرية البحيرة الموجودة فى خور سرة الى نقطة تقع جنوب ارقين قرب الموقع الحالى لنقاط الرقابة المصرية .

د/ فى سبتمبر ١٩٨٣ اقامت القوات المصرية نقاطا عسكرية فى ارقين واشكيت على خط عرض ٢٢ درجة والتى يعتبرها المصريون الحدود الفاصلة بين البلدين بدعوى محاربة التهريب وهذه النقاط مؤسسة بمبانى ثابتة واجهزة اتصال وطريق اسفلت يربطها بابى سمبل واسوان وفى بداية ١٩٨٤ رفع المسئولون المصريون العلم المصرى على هذه النقاط وبدأوا اعمال السيادة المتمثلة فى اعتراض الصيادين السودانيين وعدم السماح لهم بالصيد شمال خط عرض ٢٢ شمال الا اثناء ساعات النهار مع منعهم نهائيا من التواجد ليلا فى تلك المنطقة او اقامة اية معسكرات على البر كما منع السفر عن طريق البر نهائيا . الا بادن من وزير الدفاع المصرى ويدعى المصريون بان هذه المنطقة منطقة عسكرية لوجود السد العالى ومنشاته وخوفا من تسلل عناصر معادية من ليبيا . علما بان دخول المصريين بالبر وعن طريق البحيرة الى السودان يتم بدون اذن مسبق من السلطات السودانية حتى مدينة حلفا .

هـ/ وفى عام ١٩٨٢ دخلت قوة مصرية بقيادة نقيب وطلبوا وقتها من اتحاد الصيادين بالمنطقة منع الصيد حول فرص واعتقلت القوات السودانية الضابط واخطرت الجهات المختصة بالخرطوم وصدرت تعليمات من النائب الاول لرئيس الجمهورية السابق باطلاق سراحهم .

٣ - ٣ الاستراتيجية المصرية :

هنالك ادعاء من الجانب المصرى بان المنطقة شمال خط عرض ٢٢ شمال خى اراضى مصرية وقد كانت استراتيجيتهم لتحقيق ذلك هى التحرك الناعم من خلال اتخاذ عدة اجراءات لتأكيد الوجود العسكرى والمدنى والسيادة وقد تم ذلك من خلال الاتى :-

أ) العمل على خلق وجود عسكرى فى المنطقة جنوب فرص وحتى خط عرض ٢٢ شمال بدأ بارسال بعثات عسكرية انتهت بانشاء نقاط عسكرية فى كل من ارقين واشكيت مع توفير كل الاحتياجات والامكانيات الضرورية لهذه النقاط .

ب) تعمير المنطقة المصرية شمال فرص وتشجيع النوبة المصريين الذين تم تهجيرهم عند بناء السد على العودة والاستقرار مع احتمال اقامة مناطق استقرار فى المنطقة السودانية وتركيز التنمية والخدمات ابتداء بالجزء الجنوبى .

ج) تشجيع الصيادين المصريين للعمل تحت الحماية المصرية فى الصيد فى كل المنطقة شمال وجنوب خط ٢٢ علما بان المنطقة حول خور بيرة والخيران الشمالية هى الاغنى وان لدى الصيادين المصريين معدات حديثة ومتطورة وامكانات كبيرة لاتتوفر للصيادين السودانيين .

د) العمل على ازالة الوجود السودانى اداريا وعسكريا وامنيا ومدنيا من المنطقة .

هـ) استخدام القرارات الفوقية الصادرة من السلطات العليا السودانية وهى قرارات لا تأخذ فى الاعتبار الرأى الفنى والشعبى او الرجوع الى الجهات المختصة وذلك لفرض التوجهات والسياسات المصرية وقد ظهرت بوضوح فى منطقتى حلفا وحلايب وكمثال لذلك قرار سحب النقاط العسكرية مع الاستغلال الكامل للعلاقات الخصوصية بين البلدين بما فى ذلك استغلال ضعف الحكومات المتعاقبة واعتمادها على مصر .

٣ - ٤ غياب الاستراتيجية السودانية :

فى الوقت الذى حرصت فيه الاستراتيجية المصرية على تأكيد ودعم وجودها العسكرى والمدنى بالمنطقة وعلى تعمير المنطقة نجد فى المقابل ان السودان لم يكن حريصا على انتهاج استراتيجية واضحة لمواجهة هذا الموقف المصرى مثل ابقاء وتقوية المؤسسات الرسمية والشعبية لتأكيد سيادته على المنطقة ويتضح ذلك فى الاتى :-

أ) لمست اللجنة بوضوح لدى المسئولين على المستوى الرسمى والشعبى عدم وضوح الموقف الرسمى السودانى تجاه قضية الحدود المصرية السودانية على وجه العموم ويعود هذا فى تقديرنا ضمن امور اخرى الى السياسات المتعمدة فى افراغ المنطقة من المواطنين والخدمات وقطع الاتصال المتمثل فى ترار قع خط السكة حديد ايام فترة الحكم العسكرى الاول وتهميش دور هيئة تطوير وتعمير وادى حلفا حاليا .

ب) تقدم المسئولون المحليون بالمنطقة وفى فترات مختلفة وخاصة فى الفترة مابين ١٩٧٢ - ١٩٧٧ بمقترحات وتصور متكامل باقامة نقاط عسكرية وامنية (بقرص) وغيرها من المناطق بغية تأكيد الوجود السودانى فى المنطقة ورعاية وحماية مصالح المواطنين السودانيين ، وقد قوبلت هذه الاقتراحات بالاهمال التام من قبل الجهات المختصة على مر العهود .

ج) ان الموضع الاستثنائى لمنطقة وادى حلفا وموقعها الحدودى يحتم ايلاء المنطقة عناية خاصة ودرجة عالية من التخطيط والتنسيق والمتابعة واليقظة بين مختلف الوحدات المحلية والمركزية لمواجهة التحديات الكبيرة التى افرزتها اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ والتى عجزت كل الحكومات عن فهمها وايلائها الاسبقية اللازمة .

د) وترجو اللجنة ان تشير هنا الى التقرير الاول للهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل فى عام ١٩٦١ والتى توضح الخرطة الملحقة به ان الحدود السودانية المصرية تحدد بخط مستقيم يطابق خط عرض ٢٢ درجة شمال . الامر الذى يشير الى الجانب السودانى فى المفاوضات قد جانبه التوفيق فى تأكيد حق السودان وسيادته على المناطق التى تقع شمال خط ٢٢ درجة كما ورد فى الاتفاقيات ذات الصلة .

هـ) ولعل من ابرز السلبيات لاتفاقية ١٩٥٩ عدم تحوط الجانب السودانى فى المفاوضات للاثار السلبية المترتبة على انحسار البحيرة على المواطنين والاقتصاد والبيئة وعدم وضع خطة تنموية متكاملة على ضوء المستجدات الشى الذى انعكست اثاره سلبا على الاوضاع بالمنطقة .

و) ان العديد من المشاكل التى تواجه مدينة حلفا حاليا نتجت عن التصور الخاطئ للمدى النهائى للاراضى التى ستغمرها مياه البحيرة والتى قدرت (بكنتور) ١٧٨ - ١٨٢ متر فوق سطح البحر فيما انحسر حاليا الى كنتور ١٤٧ متر فوق سطح البحر ونتيجة لهذا الانحسار تواجه مدينة حلفا فى الوقت الراهن المشاكل التالية :-

- النقص الحاد فى مياه الشرب لعدم ثبات البحيرة وانحسارها المستمر وبعد موقع طلمبات السحب عن المدينة بحوالى ٢٠ كيلو متر .
- عدم ثبات موقع الميناء الشئ الذى يتطلب تحويل المرسى بصورة مستمرة من موقع الى اخر حسب منسوب البحيرة الشئ الذى لم يساعد على اقامة منشات ثابتة لمرافق الخدمات مثل الجوازات والهجرة والجنسية الشرطة ، ادارة الميناء والتموين والجمارك .

اضافة الى ذلك ان الميناء نفسها لاتوجد جهة محددة مسئولة عن اقامتها وادارتها الشئ الذى جعل مسئوليتها تقع على المجلس المحلى فى غياب الجهة المختصة بذلك وهذا كله يؤدى الى عدم انتظام حركة البواخر والقطارات وعدم تشجيع التجارة بين البلدين .

الفصل الرابع

٤ - التطورات التاريخية لنزاع الحدود السودانية والمصرية :

٤ - ١ الفترات التاريخية المختلفة :

ارتبط تاريخ السودان بمصر منذ اقدم العصور عن طريق وقوعه تحت السيطرة المصرية او استقلاله عنها او غزوة لها وقد برز كوحدة ادارية واحدة في فترة الحكم التركي العثماني بعد ان كان عدة دويلات وقد انتهى هذا الوضع بقيام الثورة المهدية في ١٨٨٢ والتي استمرت الى ان جاء الحكم الثنائي في ١٨٩٩ واعاد استعمار السودان بحدوده الموروثة والتي تحددت فيما بعد على الوجه الاتي :-

٤ - ١ - ١ الفترة قبل ١٩٥٨ :

أ) في ١٩ يناير ١٨٩٩ وقعت كل من بريطانيا ومصر اتفاقية لادارة السودان جاء في مادتها الاولى وصف السودان بانه (كل الاراضي جنوب خط عرض ٢٢ شمال التي :

١/ لم يسبق لها ان اخليت من القوات المصرية منذ ١٨٨٢ . أو التي كانت تدار بواسطة حكومة معالي الخديوي قبل سقوطها مؤقتا في يد الثوار ولكنها استعيدت بواسطة حكومة جلالتها والحكومة المصرية متضامنتين .

ب) في ٢٦ مارس ١٨٩٩ اصدر وزير الداخلية المصري امرا ايد فيه توصيات لجنة مشتركة كونت من مندوبين من السودان ومصر لتخطيط الحدود على ضوء اتفاقية يناير ١٨٩٩ في منطقة وادي حلفا لتكون اكثر ملائمة مع الواقع المحلي .

ج) في ٤ فبراير ١٩٠٢ اصدر وزير الداخلية المصري امرا ايد فيه توصيات لجنة مشتركة كونت لتفحص وتتقصى عن الحقوق المكتسبة للقبائل المصرية والسودانية والتأكد من وضع كل قبائل البشاريين تحت الادارة السودانية ووضع كل قبائل العبابدة تحت الادارة المصرية وقد تم ذلك على النحو الذي ورد بالامر .

د) وفي الفترة بين ١٩٠٧ - ١٩٠٩ دارت عدة مكاتبات بين مصلحة المساحة المصرية ومدير المخابرات التابع لمكتب الحربية وسردار الجيش المصري وحاكم عام السودان حول الحدود غربي (كورسكو) وقد تمخضت هذه المكاتبات عن موافقة سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان على ان يقتصر الجزء الغربي من الخدود الممتدة من جبل (بارتزوقا) حتى (كورسكتو) ليتهى عند خط عرض ٢٢ درجة .

هـ) في ١٩٠٢ وقعت اتفاقية للحكم الثنائي للسودان بواسطة كل من انجلترا ومصر ورغم انها لم تشر للحدود الا انها لم تذكر ان الحدود تقف عند خط عرض ٢٢ درجة شمال .

و/ وثائق استقلال السودان :

- قرار مجلس النواب في ديسمبر ١٩٥٥ والذي يطلب من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بان السودان اصبح دولة مستقلة كاملة السيادة .
- خطاب حكومة جمهورية مصر بتاريخ اول يناير ١٩٥٦ والذي تعترف فيه بالسودان كدولة مستقلة ذات سيادة .
- خطاب حكومة انجلترا في اول يناير ١٩٥٦ والذي تعترف فيه بان السودان قد اصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة .

٤ - ١ - ٢ الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٧ :

شهدت الفترة اعلاه تطور نزاع الحدود بين كل من مصر والسودان والذي يمكن تلخيصه على الوجه التالي :-

أ) ٢٩ يناير ١٩٥٨ رفعت الخارجية المصرية للخارجية السودانية مذكرة تفيد فيها بان الحدود بين السودان ومصر تتبع خط عرض ٢٢ درجة شمال كما وضعتها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وان الحكومة المصرية بصدد اجراء استفتاء على رئاسة الجمهورية في المناطق التي ترغم تبعيتها لها وتقع تحت الادارة السودانية وقد واكب ذلك ان السودان بصدد اجراء انتخابات مجلس النواب .

قبل رد الحكومة السودانية على المذكرة افادت التقارير بان قوة من الجيش المصري في طريقها الى منطقة حلايب .

ب) بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٨ استدعى وزير الخارجية السوداني السفير المصري بالخرطوم للتعليق على صحة التقارير وان ينقل لحكومته استحالة تخلي حكومة السودان عن اقليم ظل جزء من السودان لنصف قرن .

ج) في ١٣ فبراير ١٩٥٨ تسلم رئيس الوزراء السوداني مذكرة اخرى تفيد بان الحكومة المصرية في ممارستها لحقوقها المعترف بها ومتابعتها لسيادة ذاتها تود اشراك مواطني الاقاليم الواقعة تحت الادارة السودانية في الاستفتاء والانتخابات الرئاسية للجمهورية العربية المتحدة .

د) في ١٦ فبراير ١٩٥٨ اخطر وزير الخارجية المصري السفير السوداني بالقاهرة بان لجنة للانتخابات وقوة من حرس الحدود قد سبق ارسالها الى المناطق المتنازع عليها .

هـ) في ١٧ فبراير ١٩٥٨ قرر مجلس الوزراء السوداني التصدي للدعوة المصرية واتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية السودان من خلال .

- الاتصال على المستويات العليا بايفاد وزير الخارجية لمقابلة الرئيس الرئيس المصري انذاك لبحث الموضوع .
- رفع الامر الى جامعة الدول العربية .
- اشارة الى اكتشاف المعادن كاحد اسباب الدعوى المصرية .

و) ومن جانب اخر صدر بيان مصرى تضمن ان حكومة السودان تجاهلت اتفاقيات دولية وان كل رخص الاستكشاف فى المنطقة المعنية كانت تصدر على الدوام من الحكومة المصرية بمعرفة حكومة السودان .

ز) طلبت حكومة السودان عن طريق وزير الخارجية ارجاء النزاع لما بعد انتخابات السودان على ان تتعهد لمصر بعدم استغلال اجراء الانتخابات كدليل على حق السودان فى المنطقة المتنازع عليها الا ان حكومة مصر رفضت هذا الاقتراح واصرت على عدم اجراء الانتخابات السودانية والتى حدد لها ٢١ فبراير فى مناطق النزاع ولقد رأت الحكومة السودانية فى ذلك :-

- مساس بالسيادة والحقوق السودانية .
- تدخل فى شئون السودان الداخلية .
- منع للسودانيين من ممارسة حقوقهم (١)

(ح) ٢١ فبراير ١٩٥٨ عقد مجلس الامن اجتماعا بناء على طلب حكومة السودان لمناقشة الوضع المتدهور على الحدود السودانية المصرية حيث عرض السودان قضيته وفرر الجانب المصرى من طرف واحد تأجيل علاج مسألة الحدود الى مابعد الانتخابات السودانية وقد علق رئيس المجلس بان المسألة ستظل امام المجلس (٢) وجدير بالذكر ان القضية مازالت معروضة امام مجلس الامن ، وان الوثيقة التى يصدرها مجلس الامن سنويا والخاصة بالقضايا المعروضة امام المجلس تتضمن شكوى السودان للمجلس منذ فبراير ١٩٥٨ . مرفق طيه وثيقة مجلس الامن رقم s/17725 بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٦ ص - ٢٨ (٣)

٤ - ١ - ٣ مشكلة التعدين :

كانت مصلحة الجولوجيا المصرية تصدر بعض التصاريح للتعدين بمنطقة حلايب منذ ١٩٢٥ وقد شملت هذه التصديقات :

أ) ١٩٢٥ مبلتون وشركاه
ب) ١٩٢٩ نيكولاس هيرسك
ج) ١٩٣٠ الكونت رباينذر
د) ١٩٣٩ استاندر اويل الامريكية
هـ) ١٩٣٩ انجر بيشوب
و) ١٩٥٤ سلماوى محمد وشركاه
ز) ٥٦ أو ١٩٥٧ شركة شرق السودان للتعدين
ح) ١٩٥٧ شركة علية

---

١) سلسلة مذكرات الحدود الدولية رقم (١) يوليو ١٩٨٤
٢) وقائع جلسة مجلس الامن رقم ٨١٢ بتاريخ الجمعة ٢١ فبراير ١٩٥٨
٣) وثيقة مجلس الامن رقم s/17725 بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٦ ص - ٢٨

ورغم أن هذه التصديقات كانت تصدر من الجيولوجيا المصرية الا ان السكرتير الادارى فى رده على السكرتير القضائى حين نقل اليه الاخير استفسارات السيجر بيشوب عما اذا كانت مصر ام السودان هى جهة الاختصاص فى استلام طلبات الترخيص افاد بانه (ليس لديهم شئ محدد حول حقوق كل من الحكومتين) (٢)

وعلى كل توقفت معظم هذه الشركات فيما عدا شركة عليه التى بدأت فى التوسع فى اعمالها بعد نشوب الازمة كما حاولت السلطات المصرية منح تصاريح امانية للتعدين وفى مقابل ذلك اتخذت السلطات السودانية القرارات الاتية :-

أ) اصدرت من جانبها بعض التراخيص لشركات سودانية للتعدين فى المنطقة

ب) عندما بدأ التنازع بين الشركة المصرية وبعض الشركات السودانية حول تمسك كل جانب بما لديه من تراخيص فى مناطق تكرر ذكرها فى رخص الجانبين قررت السلطات السودانية فى ٢٨ فبراير ١٩٦٠ الاتى :-

- ايقاف الطرفين المتنازعين عن العمل فى المواقع المتنازع عليها .
- عدم السماح للشركة المصرية رغم مالديها من تراخيص مصرية العمل فى اى مواقع جديدة غير تلك التى كانت تعمل فيها سابقا .
- السماح للشركات السودانية بمقتضى الرخص السودانية بالعمل فى غير مناطق النزاع .

ج) وفى سبيل فرض الامن وتحسين الخدمات قررت الحكومة ايضا :-

- تعزيز قوات الامن فى المنطقة ومدها بوسائل المواصلات اللازمة .
- تحسين الخدمات الاجتماعية المختلفة وذلك بقصد اشعار المواطنين هنالك بان الحكومة مهتمة بهم وتشعر بالتزامها نحوهم وسد الثغرات امام الجانب الاخر وتشجيع النشاط الاقتصادى فى المنطقة وتأكيد السيادة السودانية والسيطرة على المنطقة بشتى الطرق وكلما سنحت الفرصة .

وتبعا لتوسع شركة علية كما ورد اعلاه ازداد عدد العمال المصريين فى المنطقة وازداد التداول بالعملة المصرية وحدث تجاهل لقوانين الجمارك والتجارة السودانية وبعض القوانين الاخرى . كما ازداد عدد دوريات المرور العسكرية التابعة لسلاح الحدود . وقد انعكس كل ذلك فى مذكرة السيد / وزير الداخلية الى مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٧ والتى تضمنت :-

أ) وجود شركة علية المصرية فى المنطقة منذ بضع سنوات وازدياد نشاطها .

---

(٣) مذكرتى زكى عبيد يوسف عن التعدين فى منطقة حلايب بتاريخ ١٩٦١/٩/٣٠ و ١٩٦١/١٠/٧ .

ب) تجاوز الشركة وعمالها ومخالفتهم لقوانين البلاد خاصة فيما يتعلق بقانون الجمارك وقانون الجوازات وقانون حركة المرور والقانون الجنائي وقوانين اخرى عديدة .

واشارت المذكرة الى أن النزاع ان ترك هكذا سيستمر ويتعمق ضد مصالح السودان وان السلطات المحلية ستفقد هيبتها وان الحكومة ستتأثر بشكل خطير من ناحية الحدود واقترحت ان يجمد النزاع تجميدا حقيقيا او بسوى نهائيا واقترحت ان يكون الحل فى تلك الظروف هو التجميد على ان تقتصر اعمال الشركة على مواقعها التى كانت بها فى عام ١٩٥٨ . وفى عام ١٩٦٧ ظهرت بعض النقاط العسكرية المصرية بالمنطقة المتنازع عليها وهو تاريخ الحرب العربية الاسرائيلية وتشير بعض المعلومات أن هذا الاجراء تم بناء على اتفاقية الدفاع العربى المشترك .

٤ - ١ - ٤ الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٢ :

ظلت التقارير الامنية تشير الى الوجود العسكرى المصرى بالمنطقة منذ ١٩٦٧ تاريخ الحرب العربية الاسرائيلية وحتى ١٩٨٢ حيث تلاحظ ازدياد الوجود العسكرى المصرى وبناء النقاط العسكرية بمواد ثابتة مع دعمها بالقوة البشرية وقد بلغت ١٢ نقطة وان مجموعة من الجيولوجيين المصريين تقوم بحفريات منتظمة فى منطقة حلايب (ابو رماد وشلاتين) لاستخراج المنجنيز ونقله لداخل الاراضى المصرية كما افادت التقارير لوجود شركة عليه التى تبلغ ميزانيتها ٧٥ الف جنيه مصرى ولها حرس ومكاتب للشحن ومخازن وجهاز لاسلكى واستراحات وجهاز تحلية مياه ومدير مقيم بأبى رماد ويقوم بتفقدها عدد من المسئولين المصريين من وقت لاخر . وجاءت الاشارة الى ان هذا النشاط المصرى يتم داخل الاراضى السودانية بعمق ١٨٠ كيلو متر باعتراف الضباط الاداريين السودانيين والجيولوجيين السودانيين والمصريين .

هذا وقد ظهرت فى الفترة اعلاه مشكلة جديدة وهى مشكلة دخول الصيادين المصريين للمياه الاقليمية للسودان فى البحرالاحمر وبحيرة النوبة مستخدمين البواخر وقوارب الصيد وكذلك الشباك ذات العيون الدقيقة - والمتفجرات رغم الاثر المدمر على الثروة السمكية لوسيلتى الشباك والمتفجرات كما ان السلطات المصرية بدأت فى طرد الصيادين السودانيين بدعوى ان تلك المناطق مصرية .

٤ - ١ - ٥ الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨ :

أ) فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ وصل وفد من الشرطة المصرية برئاسة مساعد وكيل وزارة الداخلية الى منطقة حلايب واطن أن هذه المنطقة مصرية حتى خط عرض ٢٢ درجة شمال .

ب) وفى مايو ١٩٨٣ زار وفد عسكرى مصرى وادى حلفا وطلب من قائد سرية البحيرة السودانى ارجاع قواته جنوبا الى قرية الصحابة بدعوى انها حدود السودان لا فرص كما يرى الجانب السودانى ولوحظ ان وفدا اخر زار المنطقة بحمل خرائط مؤشر عليها نقاط الحدود داخل الاراضى السودانية .

ج) وفى سبتمبر ١٩٨٣ فتحت نقاط حراسة مصرية بكل من ارقين واشكيت وهى نقاط تقع داخل الاراضى السودانية وقد تم ذلك بدعوى من الجانب المصرى بان النائب الاول لرئيس الجمهورية السابق عمر محمد الطيب هو الذى وافق على ذلك .

د) وفى هذه الفترة قامت السلطات المصرية بتشييد حظائر مفتوحة فى منطقة شلاتين وابو رماد (جبل علبة) تتبع اداريا لحدائق الحيوان بالقاهرة .

هـ) فى سبتمبر ١٩٨٤ عقدت لجنة الحدود السودانية اجتماعها الاول واصدرت قراراتها وتوصياتها حول حدود السودان عامة بما فيها الحدود السودانية المصرية (التقرير الاول للجنة الحدود السودانية فبراير ١٩٨٤) .

و) فى مارس ١٩٨٥ عقدت لجنة الحدود السودانية اجتماعها الثانى وناقشت فيه ضمن مواضيع اخرى موضوع الحدود السودانية المصرية ورفعت تقريرا بذلك يتضمن قناعتها بان كل من حلايب وحلفا تتبع للسودان واوصت بدعم وتأكيد السيادة السودانية .

(توصيات الاجتماع الثانى للجنة الحدود السودانية مارس ١٩٨٥) .

الفصل الخامس

٥ - الوضع القانونى للحدود السودانية المصرية

٥ - ١ الاتفاقيات التى تحكم الحدود :

يرتكز الوضع القانونى للحدود بين جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية على الاتفاقيات التى تحكم الحدود وتعديلاتها والاثار المترتبة عليها واخيرا وجهتى النظر السودانية والمصرية حول النزاع .

أ) اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وعرفت هذه الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا ومصر فى مادتها الاولى السودان بانه :

ب) كل الاقاليم جنوب عرض ٢٢ درجة شمال والتى :

- لم يسبق لها ان اخليت من القوات المصرية منذ عام ١٩٨٢أو التى كانت تدار بواسطة حكومة معالى الخديوى قبل سقوطها مؤقتا فى يد الثوار ولكنها استعيدت بواسطة حكومة جلالتها والحكومة المصرية متضامنتين (١)

لم يعرف بعد السبب الذى دعى مخططى الاتفاقية الى اختيار خط العرض ٢٢ درجة شمال ليكون الحدود بين السودان ومصر ذلك لان الاختيار لم يتم على اسس جغرافية او اجتماعية اذ قسم قبيلة النوبة السودانية ذات الطبيعة الواحدة والاصل الواحد الى قسمين يتبع كل منهما إلى قطر مختلف وقد كانت حياة النوبة الاجتماعية سودانية صميمة . كما ان خط العرض ٢٢ درجة شمال قسم كذلك فى منطقة البحر الاحمر قبيلة البشاريين السودانية اذ جعل جزءا كبيرا منها داخل الحدود المصرية .

ب) امر وزير الداخلية المصرى فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ والخاص بتعديل الحدود فى منطقة حلفا والذى ايد فيه قرار اللجنة المشتركة بين السودان ومصر والتى شكلت اساسا لمعالجة الخط الهندسى بالقرب من حوض النيل فى محاولة ليكون الوضع اكثر ملائمة مع الواقع المحلى وبناء على توصية اللجنة اصدر وزير الداخلية المصرى القرار اعلاه والذى تضمن :

(لقد تم الاتفاق على جعل الخط الشمالى الاقصى للسودان على الجانب الغربى للنيل نقطة على بعد ٢٠٠ متر شمال برنا (مبنى مبجور) بمنطقة فرص وعلى الجانب الشرقى للنيل يكون وضع برنا عند السودان وقد تم وضع علامتى حدود هناك كتبت (مصر) على الوجه الشمالى لكل منهما و(السودان) على الوجه الجنوبى وقد كان هذا بحضور عمد ومشايخ القريتين المشار اليهما اعلاه وقد نتج عن هذا اعادة قرية فرص للسودان باستثناء ٩ فدادين و٢ قيراط و ٥٨ شجرة بلح لتبقى بمصر) .

(١)

اما اراضى ادندان والتى كانت مصر تفرض عليها الضرائب وهى من توابعها فقد اعيد منها للسودان ٩٩ فدان و٧ قيراط و١٥٥ شجرة بلح .. وبهذا التحديد تكون عشرة من قرى المحافظة قد اعيدت للسودان تقل مساحتها الى ٤٠٩٤ فدانا و١٢ قيراط و٢٠ سهما من الاراضى .. يصل عدد سكانها الى ١٣,١٢٨ شخصا (٢) .

ج) امر وزير الداخلية المصرى بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٠٢ والذى اعيد بموجبه تعديل الحدود فى منطقة حلايب بناء على توصيات لجنة مشتركة بهدف الوصول الى وضع حدود نهائية بين مصر والسودان تتلائم والاوضاع المحلية حيث وجد ان قبيلة البشارين والتى يقطن معظمها فى السودان ترعى وتحتل المنطقة بين نهر عطبرة (خط عرض ١٧ درجة شمال) وبئر شلاتين على ساحل البحر الاحمر (خط عرض ٢٣,٨ درجة شمال) من جانب وان قبيلة العبابدة التى يقطن معظمها فى مصر تحتل مناطق جنوب عرض ٢٢ درجة شمال غربى خط الطول ٣٤ درجة الامر الذى حتم اجراء التعديلات اعلاه . وجاء وصف الحدود كالاتى :-

(تبدأ الحدود الشمالية بين بئر شلاتين على ساحل البحر الاحمر ممتدة حتى بئر منيقا ومن هنا الى جبل ايشقروا ثم الى جبل ام الطيور ومن ثم الى دياكا ومن دياكا يستمر الخط حتى آبار سمستر ومن هنا الى جبل بارتزوقا واخيرا الى كورسكو (٣) (انظر الخريطة المرفقة) .

هذا وقد تم فيما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ وبعد مكاتبات دارت بين السلطة المصرية ومدير المخابرات التابع لمكتب الحربية بالقاهرة وتأييد سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان الاتفاق على ان يقتصر الجزء الغربى من الحدود الممتد من بارتزوقا حتى كورسكو لينتهى عند خط عرض ٢٢ درجة شمال .

٥ - ٢ الاثر المترتب على تعديلات الحدود :

عرفت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ المعاهدة بانها : (اتفاق دولى يعقد بين دولتين او اكثر فى شكل مكتوب ويخضع للقانون الدولى سواء تم فى وثيقة واحدة او اكثر وايا كانت التسمية التى تطلق عليه) ومن هذا التعريف يمكن تحديد ان اوامر وزير الداخلية المصرى الصادرة فى مارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ والتى صدرت بناء على توصيات لجان مشتركة بين البلدين تعتبر بكل المقاييس وعلى ضوء ماأورده القانون الدولى من احكام عامة وماجاء فى التعريف الوارد اعلاه اتفاقية ملزمة للاطراف المعنية .

(١)
(٢) نفس المرجع ص - ١١٤
(٣) نفس المصدر ص - ١١٦ .

فالامر الصادر اليها اعلاه يعتبر تعديلا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م وجزءا لا يتجزأ منها حيث ان الامر الصادر في ٢٦ مارس ١٨٩٩ يشير بوضوح انه تم تنفيذا لاتفاقية ١٨٩٩ كما انه اقر اتفاقا للجنة المشتركة بين البلدين . أما فيما يتعلق بالامر الصادر في نوفمبر ١٩٠٢ فهو كذلك يدخل في اطار تعديل اتفاقية ١٨٩٩ حيث ان المادة ٣٩ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات تنص على جواز تعديل المعاهدة باى اتفاق دون أن يتطلب ذلك شكلا معينا .

وعلى ضوء ماتقرر فان اوامر وزير الداخلية المصرى اصبحت ملزمة للاطراف المعنية وذلك بموجب الاحكام السابق ذكرها وعليه لايجوز لاى طرف التنصل عنها وهذا ماقررته المادة (١١) من اتفاقية فينا لخلافة الدول لسنة ١٩٧٨ والتي نصت على الاتي :-

(لاتؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة)

وجدير بالذكر ان اى تحديد للحدود يتبعه تخطيط لها وعادة مايتم ذلك بواسطة لجان مشتركة بين الدول التي يراد تخطيط الحدود لها وذلك بعد تحديد صلاحيات تلك اللجان وهذا ماتم بالنسبة للحدود السودانية المصرية في منطقة وادى حلفا اذ شكلت لجنة مشتركة سودانية مصرية لاجراء مفاوضات مشتركة لمعالجة الخط الهندسي بالقرب من خزان النيل في محاولة ليكون الوضع اكثر ملائمة مع الواقع المحلي ، وقد اصدرت هذه اللجنة توصياتها التي ايدها وزير الداخلية المصرى في مارس ١٨٩٩ ...

اما في منطقة حلايب فقد كونت ايضا لجنة مشتركة (لتفحص وتتقصى عن الحقوق المكتسبة للقبائل البدوية المصرية والسودانية والتأكد من وضع كل قبائل البشاريين تحت الادارة السودانية بصفة نهائية ووضع كل قبائل العبابدة تحت الادارة المصرية) . (٤)

وهذا ماتم وايده وزير الداخلية المصرى بالامر الصادر في نوفمبر ١٩٠٢ .

والاشارة للجملة الواردة في صلاحيات اللجنة المشتركة (وضع كل قبائل البشارين تحت الادارة السودانية بصفة نهائية) تشير بوضوح الى ان المقصود هو وضع حدود دولية بين البلدين .

من كل ماذكر يتضح جليا ان التعديلات على اتفاقية ١٨٩٩ والتي صدرت بواسطة اوامر وزير الداخلية المصرى كانت تهدف لوضع حدود نهائية بين السودان ومصر حيث اشار الامر الصادر منه في مارس ١٨٩٩ ان هذا التعديل تم تطبيقا لاتفاقية يناير ١٨٩٩ بهدف وضع حدود بين السودان ومصر . كما ان صلاحيات اللجنة الخاصة بمنطقة حلايب نصت على ان الغرض منها هو وضع كل قبائل البشاريين تحت الادارة السودانية بصفة نهائية وهذا يعني وضع حدود دولية بين البلدين كما سبق ذكره .

---

(٤) الحدود في افريقيا دراسة التطورات والاوضاع القانونية لحدود السودان مع التركيز على الحدود مع مصر . للدكتور بخارى عبدالله الجعلى ص - ٤٣٠

والاجراءات التي اتبعت بواسطة هذه اللجان والتي بني عليها وزير الداخلية المصري اوامره تتفق تماما مع الوسائل التي تتخذ في تخطيط الحدود الدولية ويؤيد هذا ما اورده ايفان لوارد في كتابه التنظيم الدولي لنزاعات الحدود (٥).

٥ - ٣ الخدود السياسية والادارية :

رغم ان اتفاقية يناير ١٨٩٩ واوامر وزير الداخلية المصري في مارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ هي التي ظلت تحكم الحدود بين السودان ومصر الا انه ظهرت تسميات في فترات مختلفة للحدود التي تحكم البلدين فظهرت مايسمى بالحدود السياسية ثم الحدود الادارية ويمكن ابداء الملاحظات الاتية :-

أ) ان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تشر من قريب او بعيد الى مايسمى بالحدود السياسية وانما جاء في مقدمتها ان الغرض منها هو ادارة السودان .

ب) لم تشر اوامر وزير الداخلية المصري ايضا الى مايسمى بالحدود الادارية وانما اشار الامران الى ان الهدف منها هو تنظيم الادارة والقبائل في المنطقتين .

ج) مادار حول تسميات الحدود السياسية والحدود الادارية كان ماخوذا من المكاتبات بين الاجهزة الرسمية في مصر والسودان وهذه المكاتبات ليست هي التي تحكم الحدود بين البلدين ... وعليه فان اتفاقية يناير ١٨٩٩ واوامر وزير الداخلية المصري في مارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ هي التي تقرر الحدود الدولية بين السودان ومصر دون اشارة الى تقسيمها الى ادارية او سياسية .

د) لايوجد تعريف متفق عليه في القانون الدولي لما يسمى بالحدود السياسية والحدود الادارية . والمصطلح الغالب هو الحدود الدولية والتي يقصد منها الحدود التي تفصل بين الدول وتحدد نطاق سيادة تلك الدول . اما اذا كان المقصود بالحدود الادارية هي حدود مؤقتة لادارة مناطق لفترة محددة فان هذا لاينطبق على اوامر وزير الداخلية المصري اذ انها وضعت لتكون حدود نهائية كما سبق الاشارة الى هذا كما ان اللجان التي اصدر وزير الداخلية المصري اوامره بناء على توصياتها استوفت كل شروط لجان تخطيط الحدود الدولية .

---

(٥) EVAN LUARD, International Regulation of Forntier Disputes, London, Thomus and Hudson, 1970 P. 17 (When demarcation does take place, small variations are after permitted from the line as demited on the map, to comply with local features, to prevent the splitting of villages of cultivation from villages, as to follow national boundories more accurately).

ولمعرفة المقصود من هذه الاتفاقيات طبقا لقواعد القانون الدولى نفسر نصوص الاتفاقيات بما يرد فيها وفقا للضوابط التى يقررها القانون الدولى وقد حددت المادة (٣١) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩ م القواعد العامة لتفسير المعاهدة فنصت الفقرة (أ) منها على الآتى :-

(تفسير المعاهدة بحسن نية طبقا للمعنى العادى لالفاظها)

وبالرجوع لنصوص اتفاقية يناير ١٨٩٩ واوامر وزير الداخلية المصرى يبدو جليا ان الغرض منها هو وضع حدود نهائية بين البلدين . وتشير الفقرة (٢) من المادة المذكورة على ان اطار المعاهدة لغرض التفسير يشمل الى جانب نص المعاهدة بما فى ذلك الديباجة والملحقات مايلى :-

أ) اى اتفاق يتعلق بالمعاهدة ويكون قد عقد بين الاطراف جميعا بمناسبة عقد هذه المعاهدة .

ب) اى وثيقة صدرت عن طرف او اكثر بمناسبة عقد المعاهدة وقبلتها الاطراف الاخرى كوثيقة لها صلة بالمعاهدة .

وغنى عن البيان ان اوامر وزير الداخلية المصرى قد تمت فى اطار اتفاقية ١٨٩٩ وقبلتها كل من بريطانيا وحكومة السودان فهى بهذا تعتبر وثائق نهائية لوضع الحدود بين البلدين ويصبح كل الاطراف المعنيين بها ملزمين بما ورد فيها .

بالرغم من قناعتنا التامة بأن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وأوامر وزير الداخلية المصرى فى مارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ هى الوثائق السندة قانونا باحكام القانون الدولى لتحديد الحدود بين السودان ومصر الا ان ظهور دعوى من الجانب المصرى بتبعية بعض المناطق له تفرض علينا طرح كل من وجهتى النظر السودانية والمصرية على الوجه التالى :

٥ - ٤ وجهة النظر السودانية :

ان وجهة النظر السودانية تجاه الحدود السودانية المصرية تركز على القناعات الاتية :-

٥ - ٤ - ١ الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين :

تحكم الحدود بين البلدين اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وتعديلات وزير الداخلية المصرى عليها فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ و ٢٤ نوفمبر ١٩٠٢ كما ان هنالك الكثير من الدلائل التى تؤيد وجهة النظر السودانية والتى يمكن استخلاصها من التقارير الرسمية والبيانات التى صدرت من المسئولين فى مايتعلق بالحدود بين مصر والسودان وكذلك اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ واتفاقية الحكم الذاتى لسنة ١٩٥٣ بجانب ممارستها لاعمال السيادة فى هذه المناطق المتنازع عليها قبل وبعد الاستقلال كما ان الخرائط الصادرة من

الجهات المصرية والبريطانية تؤكد أن هذه المناطق تدخل في النطاق الاقليمي لحكومة السودان وكذلك اعتراف الحكومة المصرية ، دون تحفظ ، بالحدود القائمة عند اعلان الاستقلال ويمكن عرض وجهة النظر السودانية على الشكل الاتي :-

أ) ان الحدود السودانية المصرية محكومة باتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ واوامر وزير الداخلية المصرى في مارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ .

ب) ان مصر يجب ان تؤخذ بسلوكها على انها معترفة ومقتنعة بأن خط عرض ٢٠ درجة شمال المعدل باوامر وزير الداخلية المصرى هو بكل التوجيهات والاهداف الخط النهائي الذى حدد اقليم الاختصاص لكل من حكومة السودان ومصر عندما كانا مستعمرين وبعد استقلالهما وذلك استنادا على نظرية السلوك اللاحق .

ويقصد بالسلوك اللاحق كل مايصدر من اطراف النزاع من تصريحات او بيانات او خرائط ومايتبادل بين هذه الاطراف من رسائل ويعتبر ايضا من قبيل السلوك اللاحق اعمال السيادة التي تباشرها الدول الاطراف في المناطق محل النزاع . (٦)

من كل ماسبق يمكن القول ان حكومة السودان قد قامت باعمال مباشرة واخرى غير مباشرة قبل وبعد الاستقلال تؤكد اختصاصها الاقليمي على مناطق النزاع ويؤيد وجهة النظر السودانية دلائل كافية لاثبات الحق على مناطق النزاع منها :-

- التصريحات الرسمية والبيانات في التقارير الادارية والتأكيدات والاتفاقيات
- ممارسة اعمال الاختصاص والسيادة على الاقليم .
- الخرائط
- الاعتراف ونظرية الاستقرار ونهائية الحدود .

٥ - ٤ - ٢ التصريحات الرسمية البيانات التقارير والاتفاقيات :

أ) تم تبادل المذكرات بين السلطات البريطانية في كل من مصر والسودان فيما يتعلق بتعديل حدود الاقصر في الاعوام ١٩١٥ - ١٩١٦ وكذلك المكاتبات التي تمت بين السكرتير الخاص لحاكم عام السودان الى مدير المخابرات المصرية ضمن مكاتبات اخرى يفهم منها ان التعديلات التي ادخلت على اتفاقية يناير ١٨٩٩ مقصود منها وضع حدود نهائية بين البلدين - ارجع لمصادر المكاتبات .

ب) نصت اتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر لسنة ١٩٥٩ في المادة (٦) منها ان تلتزم الحكومة المصرية بتعويض السودان عن الخسائر التي

(٦) القانون الدولي ومنازعات الحدود د . فيصل عبدالرحمن علي طه ص -٨٧

لحقت به من جراء بناء السد العالى تؤكد تبعية هذه المنطقة للسودان وكذلك نقل معبد بوهين بكامله للمتحف القومى فى الخرطوم ومحتويات معبد جبل دبيرة للخرطوم كلها تؤكد ان هذه المناطق كانت سودانية وباقتناع الحكومة المصرية.

ج) اتفاقية الحكم الذاتى لسنة ١٩٥٣ والتى قسم فيها السودان الى ٩٢ دائرة انتخابية شملت الدائرة (٢٩) حلفا والدائرة(٧٠) حلايب مما يؤكد ان مصر كانت مقتنعة بان هذه المناطق تدخل ضمن الحدود السودانية خاصة ان هذه الانتخابات تمت باشراف لجنة دولية كانت مصر ممثلة فيها .

د) عند استقلال السودان اعترفت الحكومة المصرية بالسودان المستقل بما فى ذلك كل اراضيه وقد نص دستور السودان الانتقالى لسنة ١٩٥٣ فى المادة ٢ (٢) على ان الاراضى السودانية هى كل الاراضى التى كانت ضمن السودان الانجليزى المصرى قبل صدور هذا الدستور .

هـ) كما اعترفت الحكومة البريطانية بالسودان المستقل بحدوده الحالية ، وقد اكد ذلك مندوبها الدائم فى الامم المتحدة فى جلسة مجلس الامن رقم ٨٢٠ بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٨ .

و) فى ٢١ يوليو ١٩٦٤ اتخذ مؤتمر رؤساء وحكومات الدول الافريقية قرارا اكدت فيه الدول الاعضاء (بما فيها مصر والسودان) التزامها التام بمبادئ المنظمة المنصوص عليها فى المادة ٣(٢) من الميثاق وتعهدت باحترام الحدود القائمة وقت حصولها على الاستقلال .

وقد تحفظت على هذا القرار بعض الدول كالصومال والمغرب ولم تعترض الحكومة المصرية على هذا القرار او تتحفظ عليه مما يؤكد اقتناعها بصحة الحدود بين البلدين .

٥ - ٤ - ٢ ممارسة الاختصاص الاقليمى :-

ان السودان يمارس اعمال الاختصاص والسيادة على كل اراضيه بما فى ذلك المناطق المتنازع عليها ويتمثل ذلك فى ادارت المتصلة للمرافق التالية :-

أ) فى التشريع الادارى :-

لقد قسم السودان الى مديريات وكانت منطقة حلايب جزء من مديرية البحر الاحمر ثم مديرية البحر الاحمر كما ان منطقة حلفا جزء من المديرية الشمالية وبصفة عامة كانت هذه المناطق تخضع لكل التعديلات الادارية حتى تاريخ اليوم . ويوجد مجلس لمنطقة حلايب يمارس كل صلاحياته الادارية بالاضافة الى مجلس وادى حلفا الذى يشمل نتوء وادى حلفا .

ب) الوجود الامنى :

كانت هذه المنطقة تخضع للادارة السودانية اذ كان يوجد بمنطقة حلايب مكتب ادارى لحكومة السودان ونقطة شرطة وتوجد الان نقطة بمنطقة ابورماد التى تقع الى الشمال من حلايب وهنالك دوريات عسكرية تصل حتى شلاتين ونقاط للدفاع الجوى والبحرية بحلايب .
كما كانت هناك قوة لحرس الحدود ودوريات شرطة بقرس التابعة لمركز حلفا .

ج) جمع الضرائب :

مارست حكومة السودان جمع الضرائب من سكان تلك المناطق منذ ان وضعت المناطق المتنازع عليها تحت ادارة حكومة السودان .

د) ادارة القضاء :

كانت الحكومة السودانية مسئولة عن ادارة القضاء فى المناطق المتنازع عليها بواسطة الشيوخ والعمد السودانيين فهذا يؤكد سيادة السودان على المناطق خاصة ان القوانين التى طبقت ومازالت سارية على هذه المناطق هى قوانين سودانية تختلف عن القوانين المصرية كما نصت على ذلك الاتفاقية الثنائية فى يناير ١٨٩٩ فى المادة(٥)منها

هـ) وقد مارست الحكومة السودانية بعد الاستقلال الممارسات السابقة الواردة اعلاه بصورة واضحة زائدا دلائل اخرى اكدت سيادة السودان على مناطق النزاع منها :-

أ/ الانتخابات العامة :

فى الاعوام ١٩٨٦/٧٤/٦٥/٥٨/٥٥ على التوالى اجريت انتخابات عامة على التوالى (دون اى تدخل من الحكومة المصرية) باستثناء عام ١٩٥٨ بالنسبة للمناطق المتنازع عليها مما يؤكد ممارسة السودان السيادة عليها كما يثبت اعتراف الحكومة المصرية بهذا الوضع ويؤكد هذا سلوك الحكومة المصرية على انها مقتنعة بان الحدود والتعديلات اللاحقة للاتفاقية هى الحدود النهائية والملائمة بين البلدين .

ب) تعداد السكان :

اجرت الحكومة السودانية منذ الاستقلال تعدادا سكانيا فى السنوات ١٩٥٤ - ١٩٧٤ - ١٩٨٣ وقد شمل التعداد جميع السكان السودانيين المقيمين فى مناطق النزاع دون تدخل او اعتراض من الحكومة المصرية مما يؤكد ويدعم وجهة النظر السودانية فى قضية الحدود .

ج) الدليل بالخرائط :

توضح بعض الخرائط الصادرة من المساحة المصرية ان الحدود السودانية المصرية محكومة باتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ والتعديلات اللاحقة وان السلطات المصرية لم تبين الحدود بخط مستقيم

الا بعد ظهور النزاع فى عام ١٩٥٨ كما ان الخط المستقيم قد اعتبر كحدود مؤقتة اذ انها لم تخطط ولم توضع علاماتها على الارض بعكس التعديلات اللاحقة التى ثبتت بعلامات واضحة مما يعنى انها حدود ملائمة حسب الاوضاع المحلية التى تم الاتفاق عليها بين الادارة البريطانية فى كل من البلدين ويمكن الرجوع (٧) للخرائط الملحقة بالتقرير) .

د) الاعـــتراف :

عندما تقدم اعضاء مجلس النواب ببيان الاستقلال فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ الى الحاكم العام وحكومتى الحكم الثنائى للاعترافباستقلال السودان ، اعترفت الحكومتان باستقلال السودان عند اعلانه وهذا يؤكد ان الاعتراف جاء كاملا دون تحفظات بسيادة السودان الحر المستقل على جميع اراضيه من قبل الدولتين المذكورتين

هـ) استقرار ونهائية الحدود :

وهى النظرية الحديثة التى تقول باهمية الوضع الراهن اذا كانت يمكن اثبات انها تعمل جيدا ، ومما لاشك فيه ان الحدود السودانية المصرية كما هى موضحة بالاتفاقية والتعديلات قد وضعت حدا للصعوبات التى كانت تجابه القبائل الحدودية بين البلدين وهذا يعنى ان الحدود الحالية ملائمة للاوضاع المحلية مع العلم ان هذه الحدود ظلت دون ان تسبب اية منازعات لاكثر من نصف قرن .

٥ - ٥ وجهة النظر المصرية :

ليست هنالك رؤية مصرية رسمية واضحة تجاه النزاع حول الحدود بين السودان ومصر . (ويبدو ان مصر تتعمد عدم الافصاح عن موقف رسمى فى امر الحدود بين البلدين طوال السنوات الماضية وحتى حين عرضت المسألة على مجلس الامن فى عام ١٩٥٨ لم يكشف الجانب المصرى عن الجوانب الموضوعية فى النزاع بل اقتصر رده على الجوانب الاجرائية ويؤيد هذا عدم رد الحكومة المصرية على طلب سفير السودان بمصر فى عام ١٩٨٥ والذى طلب فيه مده بالوثائق والخرائط الخاصة بالحدود رغم الاستعجالات المتكررة . جدير بالذكر ان مصر لم تعلن عن هذه الوثائق والخرائط رغم انها اصبحت فى متناول اليد بعد ان قامت الحكومة البريطانية بنشرها لانها قد تجاوزت المدة القانونية المحددة لذلك وهى ثلاثون عاما .

(٧)

ورغم التكتم على وجهة النظر الرسمية من قبل الحكومة المصرية الا انه يمكن استقراء الرؤية الرسمية المصرية تجاه الحدود بين مصر والسودان من كتابات بعض الكتاب المصريين الذين تناولوا الموضوع ومن ممارسات الحكومة المصرية في الفترة التي اعقبت النزاع في عام ١٩٦٨ والتي تتلخص في الاتي :-

أ/ تتمثل وجهة النظر المصرية في ان الحدود بين السودان ومصر تتبع خط العرض ٢٢ درجة شمال كما وضعته بريطانيا ومصر بموجب اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولكن لتسهيل ادارة بعض القبائل فقد وضعت بعض الترتيبات لتصبح بعض الاراضي شمال خط العرض ٢٢درجة شمال تحت ادارة الحكومة السودانية وبعض الاراضي جنوب خط العرض ٢٢ درجة شمال تحت ادارة الحكومة المصرية . وعليه فان هذه الترتيبات التي تمت هي ترتيبات ادارية بحته لاتؤثر على الحدود كما وصفتها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ولهذا فقد طلبت مصر عام ١٩٥٨ الغاء هذه الترتيبات الادارية والرجوع للحدود التي وصفتها اتفاقية ١٨٩٩ .

ب/ هذه الترتيبات الادارية التي وضعت على الحدود قد تمت على مستوى الموظفين المحليين مثل موظفي المساحة الاراضي والاسكان ولايمكن ان يتم تعديل للحدود بين بلدين من صغار الموظفين ولو كان الامر كذلك لتم بواسطة السلطات المركزية .

ج/ هناك الافتراض بان مصر ستدفع بان السودان كان يدير مناطق النزاع لوجود قبائل سودانية فيها ولهذا فقد وافق السودان على ان يكون التعويض الناتج من تكوين بحيرة النوبة واغراق مدينة حلفا وبعض القرى السودانية تعويضا عن الاضرار التي لحقت بالاهالي وممتلكاتهم ولم يشمل التعويض الارض لانها باقتناع الحكومة السودانية هي ارض مصرية لانها تقع شمال خط العرض ٢٢ درجة شمال .

د/ مارست الحكومة المصرية اعمال التعدين في المنطقة شمال حلايب كما انها كانت تصدر التراخيص للتعدين للشركات الاخرى مما يؤكد ان السيادة على هذه المنطقة كانت في يد الحكومة المصرية .

هـ/ ظلت الحكومة المصرية تفرض سيادتها على مناطق النزاع حيث ان لها نقاط عسكرية في ارقين واشكيت على خط ٢٢ درجة شمال كما ان الصيد في بحيرة النوبة شمال خط ٢٢ درجة شمال لايتم الا باذن من السلطات المصرية في غير الساعات المسموح بها .

٥-٦ الرد على وجهة النظر المصرية :

للرد على وجهة النظر المصرية يمكن الدفع بالاتي :-

أ/ ان التعديلات التي ادخلت على اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بواسطة اوامر وزير الداخلية المصرى قد تمت بناء على توصيات لجان مشتركة وشارك فيها ممثلون لكل من الدولتين كما روعيت فيها كل الاسس

التى تحكم تخطيط الحدود بين الدول والتى قصد منها ملائمة الاوضاع المحلية وتسهيل حركة القبائل ذات الاصل الواحد والتى أخفقت فيها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ مما يؤكد انها قصدت لتكون حدودا نهائية بين الدولتين .

ب) ان الادعاء بان هذه التعديلات تمت من صغار الموظفين ادعاء مردود لان القانون لايفصل بين الموظفين ودرجاتهم اذا كانوا مختصين لمباشرة ذلك العمل ، ولاغراض المسئولية الدولية لايفرق القانون بين السلطات المركزية والسلطات المحلية للدولة او بين درجات الموظفين فى السلم الوظيفى للدولة اذ تنسب للدولة الاعمال والتصرفات الصادرة عن موظفيها بصرف النظر عن درجاتهم الوظيفية) (٩) كما ان هذه التعديلات قد تمت اجازتها بواسطة وزير الداخلية المصرى مما يؤكد انها صادرة من السلطات المركزية المختصة وهذا يضعف الادعاء المصرى فى هذا الخصوص .

ج) ان الافتراض بان حكومة السودان قد قبلت التعويض فى الاضرار التى اصابت الاهالى وممتلكاتهم دون ان يشمل ذلك الخسائر عن الارض قول مردود لان الحكومة السودانية رغم انها لم تضمن الارض فى حساب الخسائر لاسباب تتعلق بالبلدين ولو كان الامر كذلك لطالبت بالتعويض عن الخسائر عن الارض جنوب خط ٢٢ درجة شمال التى غمرتها المياه كذلك والتى لم يختلف فيها عن التعويض فيها عن التعويض عن الخسائر شمال خط ٢٢ درجة شمال .

د) اما بالنسبة لممارسة الحكومة المصرية لاعمال التعدين واصدارها للتراخيص للشركات المختلفة فقد تم ذلك قبل استقلال السودان حيث ان الغالبية العظمى من الشركات التى مارست التعدين كانت اجنبية . وتعمل فى مصر فى الوقت نفسه . كما ان اصدارها لرخص التعدين كان ناتجا عن غموض فى الفهم بين الاجهزة المختصة فى كل من البلدين كما جاء فى رد السكرتير الادارى عند استفسار السكرتير القضائى عن تقديم طلبات التعدين والذى ورد فيه انه ليس فى ملفاتهم اى شئ محدد حول هذه النقطة . اما استمرار الشركات المصرية للتعدين بعد الاستقلال فقد كان شيئا غير قانونا وقد توقفت تلك الشركات منذ وقت طويل .

هـ) ان وجود نقاط المراقبة المصرية شمال حلايب وفى نقطتى ارقين واشكيت شمال وادى حلفا لايدعم سيادة مصر على هذه المناطق لان هذه النقاط قد انشئت بعد موافقة السلطات السودانية مما يؤكد سيادة السودان على هذه المنطقة .

---

(٩) القانون الدولى ومنازعات الحدود د . فيصل عبدالرحمن على طه . ص - ٩٥

٥ - ٧ خاتمـــــة :

من استعراض اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ والتعديلات التى الحقت بهـا وتقيم الاثار التى ترتبت عليها يتضح ان التعديلات التى اصدرها وزير الداخلية المصرى فى ٢٦ مارس ١٨٩٩ و ١٤ نوفمبر ١٩٠٢ هى بكل المعايير القانونية المعاهدات الملزمة للطرفين السودانى والمصرى فيما يتعلق بالحدود الدوليـــة بينهما .

كما اتضح ايضا عدم صحة الادعاء بوجود حدود سياسية واخـــرى ادارية بل الصحيح هو ان كلا من اتفاقية يناير ١٨٩٩ والتعديلات التـــى بنيت عليها كانت تهدف الى ادارة السودان من خلال وضع حدود نهائيـــة بين البلدين .

ويدعم ماورد اعلاه مادار من مكاتبات ورسائل حول موضوع الحـــدود وكذلك ممارسة السودان للسيادة على الاقاليم بجانب الخرط واعتراف الاطـراف المعنية وفقا لنظرية الاستقرار ونهائية الحدود .

ان محاولة مصر لفرض واقع جديد من خلال استمالة المواطنيـــــن السودانيين بشتى الطرق لاتؤثر على الوضع القانونى للحدود ورغم ذلك فـــان الامر لو ترك على الصورة التى بسط بها مع اهمال المنطقة وما ترتب عليـــه تعقيدات جديدة تفرض واقعا مغايرا للوضع الحالى تستفيد منه مصر فى حالـة اجراء استفتاء او خلافه فى المستقبل .

الفصل السادس

التوصيـــات

بناء على ماتقدم فان اللجنة تود ان تتقدم بالتوصيات الاتية بهـدف دعم الوجود السودانى التنمية فى منطقتى حلايب وحلفا ، وحماية وتأكيـــد السيادة السودانية عليها :

٦ - ١ توصيات عامة :

أ/ افادة مصر بأن وجودها العسكرى والمدنى فى منطقة حلايب ومنطقـة حلفا غير شرعى وغير مقبول ، وان السودان يود بدء مفاوضـــات لحسم هذا النزاع وذلك فى اطار العلاقات التاريخية القائمـــة ، والاتفاقيات التى تحكم الحدود بين البلدين ، وانه من مصلحـــة البلدين علاج هذه القضية ، وازالتها عن الطريق ، حتى تقـــوم وتنمو العلاقات الودية بين البلدين على اسس واضحة وسليمة .

ب/ ينبغى ان يعد السودان نفسه للمفاوضات منذ وقت مبكر وان يتخـذ عددا من الاجراءات العاجلة التى تساعد المفاوض السودانى . مـن أهم هذه الاجراءات الاتى :-

- دعم ادارة الحدود بوزارة الداخلية ، وتوفير الموارد الماليـــة والكوادر المتخصصة والمعدات الفنية اللازمة .
- توجيه ادارة الحدود بوزارة الداخلية للحصول على كل الاتفاقيـات والوثائق الخاصة بنزاع الحدود .
- الاستفادة من الجامعات والمؤسسات العلمية ذات الصلة لاعـداد دراسات وابحاث دقيقة عن جميع اوجه النزاع بين الحدودوتدريب الباحثين فى الجوانب المختلفة من اوجه النزاع بهدف اعـــداد مجموعة من الخبراء المتخصصين فى هذه القضية .
- فى اطار اعداد فريق متخصص للتفاوض توصى اللجنة الاستفـــادة من خبرة الدكتور فيصل عبدالرحمن على طه ، والدكتور بخـارى الجعلى ، والسيد / محمد الباقر خليفة مدير المساحة السابـــق والمقدم (شرطة) احمد الحسين عبدالرحمن ، مديرادارة الحدود بوزارة الداخلية .

ج/ اعادة تخطيط الحدود على ضوء المفاوضات والاتفاقيات القائمة .

د/ مراجعة الخرائط بالمدارس المصرية بالسودان والمؤسسات السودانيـــة المختلفة والتأكد من انسجامها مع الحدود بين البلدين حســـب اتفاقية ١٨٩٩ وتعديلاتها اللاحقة .

٦ - ٢ توصيات خاصة بمنطقة حلايب :

٦ - ٢ - ١ فى الجانب السياسى والاستراتيجى :

أ/ العمل على سحب الوجود المصرى المتمثل فى النقاط العسكرية المصرية الاثنى عشر والنشاط التعدينى المصرى والمرافق المرتبطة به وذلك فى اطار المفاوضات التى اشرنا اليها فى الفقرة السابقة .

ب/ اقامة مجمع حكومى بشلاتين يشتمل على وحدات الادارة والجمارك والشرطة والجوازات والهجرة والجنسية وحرس الحدود والتجارة وخلافه على ان تلحق به مرافق سكنية وخدمية متكاملة مع توفير المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات والمواد التموينية وكل الضروريات ورفع العلم السودانى بالمنطقة .

توكل مهمة اقامة هذا المجمع الى جهة مركزية واحدة وتوفر لها كل الامكانات المالية والفنية باعتبارها اسبقية قصوى للظروف الاستثنائية لهذه المنطقة من الناحية السياسية والاستراتيجية والعسكرية والامنية وذلك بغية تأكيد سيادة السودان على هذه المنطقة .

ج/ اقامة مركز لسرية جيش فى حلايب وفصيلة تابعة لها فى ابو رماد مع وجود اطواف متحركة على ان تنتقل هذه الوحدات الى شلاتين بعد جلاء القوات المصرية .

د/ رفع العلم السودانى فى مدينة حلايب وتميل اللجنة الى ان يرتبط رفع العلم فى حلايب بتنفيذ بقية التوصيات التى وردت فى هذا التقرير ، خاصة الاقتراح الوارد فى (ب) اعلاه بشأن اقامة مجمع حكومى فى شلاتين هذا لان رفع العلم سيكون عملا معزولا عن الخطة المتكاملة لتأكيد السيادة السودانية على منطقة حلايب .. اضف الى هذا ان رفع العلم وحده دون تنفيذ بقية التوصيات قد يقود المصريين الى تكثيف وجودهم العسكرى والمدنى فى المنطقة .

٦ - ٢ - ٢ فى مجال التنمية :

الاسراع بتشييد طريق بورتسودان حلايب شلاتين والبالغ طوله ٥٠٨ كيلو (بورتسودان حلايب بدرى ٣٣٦ ك . م (وحلايب شلاتين ١٧٢كيلو متر) وذلك بهدف ربط المنطقة حتى شلاتين بمدينة بورتسودان . وجدير بالذكر ان الجزء الاول من الطريق (شلاتين - حلايب) سبق ان تم رصفه من قبل السلطات المصرية بصورة سريعة بطبقة اسفلت مؤقتة .

ولهذا الطريق اهمية قصوى حتى توفر الخدمات مثل المياه وتطوير تسويق الثروة السمكية وتنشيط السياحة وامكانية استغلال المعادن بالاضافة الى اهميته الاستراتيجية .

وفي هذا الصدد تود اللجنة ان تشير الى قرار اللجنة الوزارية العليا المشتركة لميثاق الاخاء بين السودان ومصر ، في دورة انعقادها الثانى بالخرطوم في ١٩٨٨/٤/١٠ والذى جاء فيه الاتى : " تحديث الدراسات التى تمت من قبل للطريق الساحلى والطريق المحازى لنهر النيل بواسطة لجنة فنية مشتركة من المهندسين والفنيين بالهيئة العامة للطرق والكبارى بجمهورية مصر العربية والمؤسسة العامة للطرق والكبارى بجمهورية السودان فى اقرب فرصة ممكنة (١) .

وتأمل اللجنة ان يجد هذا القرار اسبقية فى عمل اللجنة العليا المشتركة حتى تكتمل الدراسات المعنية ويتم تنفيذ المشروع فى اقرب وقت ممكن ولعل مما يساعد فى تمويل وتنفيذ هذا المشروع هو انه يشكل حلقة فى الطريق القارى الذى يربط شمال افريقيا بجنوبها .

ب/ توفير مياه الشرب عن طريق اقامة الخزانات والسدود وحفر الابار السطحية وتحلية مياه الشرب من البحر ونقل المياه بواسطة الحاويات عن طريق البحر الاحمر واجراء الدراسات الهيدرولوجية .

ج/ تنمية الثروة السمكية عن طريق التوسع فى مجال ابحاث الاسماك واقامة تعاونيات صيد الاسماك خاصة فى الاجزاء الشمالية من مجلس منطقة حلايب والتى تزخر بامكانات هائلة على ان تشمل هذه البرامج تشجيع زراعة الصدف ووسائل التمويل والتخزين والنقل والتسويق الى بورتسودان .

٦ - ٢ - ٣ فى مجال التعدين :

تقوية النشاط التنقيبى والتعدينى بالمنطقة وفى مقدمة ذلك منح رخص التنقيب عن البترول مرة اخرى فى منطقة الحصا شمال ابو رماد والتى توصلت فيها شركة الى نتائج مشجعة تفيد بوجود البترول فى المنطقة عام ١٩٨٢ . بالاضافة الى هذا ترى اللجنة ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لمصلحة الجيلوجيا لمواصلة برامجها فى هذه المنطقة واستغلال المكتشف من المعادن والتوسع فى انتاج صناعة الملح ومشتقاته بالملاحات الطبيعية المنتشرة بمنطقة الساحل .

٦ - ٢ - ٤ فى مجال الخدمات :

أ/ دعم الخدمات وتوسيع قاعدتها ، خاصة فى مجالات الصحة والتعليم وذلك بانشاء مستشفى كامل فى حلايب ومدرسة ثانوية بداخلية مع توفير ضروريات الحياة .

ب/ توفير المواد التموينية خاصة سلعتى السكر والذرة وفى هذا الاطار هناك حاجة الى التوسع فى برامج استصلاح الاراضى بالوديان لزيادة الانتاج المحلى من الذرة .

ج/ مكافحة التهريب فى البر والبحر بما فى ذلك المخدرات وذلك باقامة نقاط المراقبة وتزويدها بالامكانات الفنية اللازمة من طائرات الاستطلاع وعربات واجهزة اتصال وقوارب واسلحة .

د / تطوير السياحة بالمنطقة واقامة حظيرة للحيوانات والنباتات الطبيعية بمنطقة جبل علبة وانشاء مركز للبحث العلمي بهذه المنطقة خاصة وانها تتميز ببيئات طبيعية نادرة على ان توكل هذه المهمة لجامعة الخرطوم والجهات البحثية الاخرى .

هـ/ لتقوية الخدمات ترى اللجنة نقل رئاسة كل الوحدات من بورتسودان الى حلايب واعتبار المنطقة منطقة شدة ، على ان تدفع حوافز تشجيعية للعاملين بهذه الوحدات .

و/ انشاء جهاز تنموى ذو شخصية اعتبارية توكل له مهمة التخطيط والتنسيق والاشراف والمتابعة لكل مشروعات التنمية والخدمات وبصلاحيات كافية على ان يكون رئيس هذا الجهاز على درجة عالية من المسئولية والصلاحيات بما يمكنه من القيام بالمهام الموكولة فى هذه التوصية .

توصيات خاصة بمنطقة حلفا

٦ - ٣ - ١ فى الجانب السياسى والاستراتيجى :

أ) لحين حسم قضية الحدود مع مصر ، عن طريق المفاوضات المقترحة فى هذا التقرير ، ترى اللجنة انه لابد من خلق وجود ادارى وعسكرى وامنى فاعل فى المنطقة شمال حلفا بالقرب من اشكيت وارقين

ب) فى حالة انسحاب القوات المصرية الى الحدود النهائية بين البلدين تنتقل النقاط الواردة فى (أ) اعلاه الى فرص شرق وغرب ورفع العلم السودانى عليها .

٦ - ٣ - ٢ فى مجال التنمية :

أ/ توفير المياه للشرب والزراعة من البحيرة لاسيما وقد اثبتت التجربة عدم وجود مياه جوفية فى المنطقة .

ب/ العمل على تحديد موقع ثابت للميناء حتى يتم اقامة المنشئات الادارية والمساعدة لتشغيلها . وجدير بالذكر ان اللجنة العليا المشتركة اقرت الاسراع فى اقامة المنشئات والتجهيزات العاجلة لاستقبال الركاب والبضائع لتسهيل حركة النقل بميناء وادى حلفا فى الوقت الحاضر .

ج/ الوصول الى صيغة مثلى لدور وادا ء جهاز تعمير وتطوير وادى حلفا

د/ تعبيد الطرق البرية بربط المدينة شمالا وجنوبا مع المناطق المجاورة لتساعد فى انعاش الحالة الاقتصادية .

هـ/ وضع برنامج متكامل لاستصلاح الاراضى الزراعية .

و/ اعادة تأهيل مؤسسة انتاج الاسماك وانشاء قرى للصيادين وتشجيع العودة الى هذه المناطق .

ز/ تنشيط التجارة بين البلدين ، خاصة تجارة الحدود مع انشاء مكتب تجارى بدراوة لرصد الابل الواردة من السودان ومحاربة التهريب وتجارة الشنطة .

ح/ انشاء بيوت شباب لايواء الطلبة السودانيين فى طريقهم الى مصر ولخدمة الانشطة الشبابية الاخرى .

ضرورة تمثيل الجانب السودانى وبشكل مؤثر فى هيئة وادى النيل للملاحة .

قائمة باسماء الاشخاص الذين التقت اللجنة بهم
قبل وبعد الزيارة الميدانية لمنطقتي حلايـــب
وحلفـــــا

١) منطقة حلايب

١/	السيد محمد عثمان حامد كرار	حاكم الاقليم الشرقى
٢/	السيد / عيسى احمد الحاج	نائب دائرة حلائب
٣/	السيد / عثمان احمد فقراى	محافظ البحر الاحمر
٤/	السيد / د. عثمان محمد فرح	مدير مكتب الابحاث ببورتسودان
٥/	السيد / صديق حسين معتوق	مدير مكتب الجيولوجيا ببورتسودان
٦/	السيد / محمد عثمان الدرديرى	مدير المصائد البحرية
٧/	السيد محمد الحسن السيد	ضابط ادارى اول منطقة حلايب
٨/	السيد / عميد شرطة فخر الدين عبدالصادق	مدير شرطة البحر الاحمر
٩/	اللواء محمد عثمان الفاضل	قائد منطقة البحر الاحمر الدفاع الجـوى
١٠/	السيد اللواء نور الدين محمد محمد فرح	قائد البحرية
١١/	السيد / ضابط جمارك نقطة حلايب	
١٢/	السيد / رئيس مركز حلايب للشرطة	
١٣/	السيد / محمد عثمان احمد	قرية جبيت المعاد
١٤/	السيد / محمد عثمان تيته	عمدة حلايب
١٥/	وفد قرية ابو رماد	
١٦/	عمدة محمد قول	
١٧/	عمدة منطقة دنقناب	
١٨/	السيد / سيد محمد ديلوب	مدير ادارة صيانة التربة واستثمار الاراضـى

٢) منطقة حلفـا

١/	السيد / اللواء (م) عبدالعزيز محمد الامين	حاكم الاقليم الشمال
٢/	السيد / محمد الحسن شرنوبى	ضابط ادارى اول مجلس حلفا
٣/	السيد / مدير جمارك حلفا	
٤/	السيد / عقيد شرطة محمد دعبير	مدير مكتب جوازات وادى حلفا
٥/	السيد / صالح محمد طاهر	من اعيان منطقة حلفا
٦/	ملازم اول احمد محمد بابو	حكمدار النقطة السوانيـــة جنوب ارقين
٧/	نقيب قارون جاد الله	قائد سرية حرس الحدود بحلفا
٨/	السيد / قائد سرية قوات البحيرة	
٩/	السيد / مدير مؤسسة انتاج الاسماك	
١٠/	السيد / مدير هيئة تطوير وتعمير منطقة حلفا	

أولا

قائمة بالمستندات المرفقة بالتقرير

/١ القرار الخاص بتكوين اللجنة

/٢ اتفاقية يناير ١٨٩٩ واوامر وزير الداخلية المصرى بتاريخ ٢٦ مارس ١٨٩٩ ونوفمبر ١٩٠٢ الخاصة بتحديد الحدود بين السودان ومصر مقتطفة من :-

African Boundaries, Alegal and Diplomatic Encydopedia, Iam Brownlie, Hurst Calufornia, R.I.I.A.P 113

/٣ خطاب المندوب الدائم للسودان لدى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن ومرفقاته بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٥٨ (s/3963)

/٤ وقائع اجتماع مجلس الامن فى جلسته رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٥٨ .

/٥ وثيقة الامم المتحدة رقم (s/1775) بتاريخ ١٩٨٦/١/١٨ ص 28 والتى توضح ان شكوى السودان مازالت معروضة امام المجلس

/٦ مجموعة خرائط توضح الاشارات الواردة بالتقرير .

1. African Boundaries, Alegal and Diplomatic Encydopedia Iam Brownlie, Hurst Calufornia,R.I.I.A.P113.

2. E.Hertslet, the map of Africa by treaty 3ed ed. London 1909.

3. H. Dafalla, Notes on the History of Wadi Halfa S.N.R. vol. 45. (1964).

٤/ نعوم شقير تاريخ وجغرافية السودان الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٢ .

5. Evan luard, International, Regulation of forntier Disputes, London, Thomry and Hudson 1970.

6. Boundaries in Africa: Legal study of the Evalution of the Sudan Boundaries with sepcial stres on Egyptior Boundaries, (PH.D) Dr. Elboukhari Abdallah, Elgally.

٧/ القانون الدول ومنازعات الحدود د . فيصل عبدالرحمن على طه .

٨/ الوثيقة رقم (١) من سلسلة مذكرات الحدود الدولية حول الحدود بين السودان ومصر ترجمة واعداد المقدم شرطة احمد الحسين عبدالرضى يوليو ١٩٨٤ (سرى للغاية ومحظور) .

٩/ التقرير السنوى للهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١

١٠/ دليل اللجنة القومية لانتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦ .

١١/ حدود السودان الدولية مع الدول المجاورة اعداد محمد الباقر خليفة (سرى للغاية) .

12. Report, Study Group of the David Davies memorial institute of International studies, International Disputes: The legal Aspects Europa publications, 1972.

13. MC Nair, The law of treaties, Oxford university press, 1961.

14. Brownlie, principtes of public international law.

ثالثا

قائمة باهم الوثائق والمستندات التى اطلعت عليها اللجنة

١/ تقرير السيد/ امير الصاوى عند زيارته لمنطقة حلايب فى ١٩٥٨/٥/٤ (ادارة الحدود)

٢/ مذكرات زكى عبيد يوسف عن التعدين فى منطقة حلايب ١٩٦١/٩/٣٠ و ١٩٦١/١٠/٧ (ادارة الحدود) .

٣/ مذكرة وزير الداخلية (المقبول الامين الحاج) لمجلس الوزراء فى ١٩٦٢/١٠/٨ .

٤/ مذكرة وزير الداخلية (محمد احمد عروة) لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٢ .

٥/ مذكرة وزير الداخلية (كلمنت امبورو) لمجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٧ .

٦/ خطاب النائب الاول لرئيس الجمهورية السابق (عمر محمد الطيب) لوزير الشئون الداخلية ١٩٨٣/١٢/٧ . (ادارة الحدود) .

٧/ خطاب نائب حاكم الاقليم الشمالى ومرفقاته للسيد/ وزير الشئون الداخلية ١٩٨٣/١١/٩ (ادارة الحدود) .

٨/ خطاب مدير الاستخبارات العسكرية ومرفقاته لمدير ادارة الحدود بتاريخ ١٣/ مارس /١٩٨٥ .

٩/ خطاب السيد/ مدير ادارة الاستخبارات العسكرية لمدير ادارة الحدود بتاريخ ١٢/ نوفمبر /١٩٨٥ .

١٠/ مذكرة من الخارجية حول الانتهاكات المصرية لسيادة السودان الاقليمية بدون تاريخ (وزارة الخارجية) .

١١/ مذكرة عن الحدود الدولية (مصلحة المساحة)

١٢/ التقرير الاول للجنة الحدود السودانية مارس ١٩٨٥ (ادارة الحدود)

١٣/ دراسة حول وادى الدابيب - د. محمد عثمان السمانى جامعة الخرطوم

١٤/ اتفاقية الدفاع العربى المشترك .

١٥/ اتفاقية التكامل بين مصر والسودان .

١٦/ ميثاق الاخاء بين مصر والسودان .

١٧/ قرارات اللجنة المشتركة لميثاق الاخاء فى ١٩٨٨/٤/١٠ .

١٨/ مقتطفات من الصحف اليومية :-

اسم الصحيفة	العدد	التاريخ	الموضوع	الكاتب
١) الميدان	١١٨٨	٥ فبراير ٨٧	نائب المحس يسأل وزير الدفاع والخارجية	الميدان
- "	١١٦٦	٨ يناير ٨٧	قوات مصرية فى حلايب	"
- "	١٠٦٢	٢٣ اكتوبر ٨٦	نائب حلفا والمحس يوضح للميدان قضية الخلاف حول الحدود	"

اسم الصحيفة	العدد	التاريخ	الموضوع	الكاتب
الميدان	١٠٥٨	٨٦/٨/٢٨	ماهي دوافع التعدي على حدودنا الشمالية وماذا وراء هذا الانتقاص من سيادتنا الوطنية	د. محمد جمال احمد
"	—	٨٧/٢/١٤	الميدان تفتح ملف حلايب .	محمد محجوب مصطفى
٢/ السياسة	٣٥٥	٨٧/٦/٢٧	ازمة حلايب بين الحقيقة والخيال	د. فيصل عبدالرحمن علي طه
"	"	٨٧/٦/١٧	القضية مستمرة	بتوقيع يوسف مصطفى التني سفير السودان بمصر
"		٨٧/٦/١٦	حول حلايب	محمد عبدالرحمن بلال
"	٣٣٩	٨٧/٧/١١	قصة حلايب	التجاني عامر
"		٨٧/٦/٨	مصر والسودان وقد آن الاوان	"
٣/ الاسبوع الرأي		٨٦/١٠/٢٣	الوجود المصري	الاسبوع الرأي
	٩	١٩٨٨/٥/٥	القوات المصرية تتوغل الى ٢٠ كيلو شمال السودان .	
الصحافة	٨٢٤١	٨٥/١٢/١٨	جمرات محمد توفيق	محمد توفيق

١٩/ خطاب من الضابط الادارى الاول لمنطقة وادى حلفا الى رئيس لجنة أمن المديرية الشمالية ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

٢٠/ تقرير امن الاقليم الشمالى بدون تاريخ .

٢١/ خطاب شركة Taxas Eastern الخاص بالتنقيب عن البترول بمنطقة حلايب (ملفات مجلس منطقة حلايب .

نسخة رقم / ـــــ السيد/ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

جمهورية السودان
الامانة العامة لمجلس الوزراء

التاريخ : ١٢/ جمادى الثانى /١٤٠٨ ـ
الموافق : ١ / فبرايـــــر /١٩٨٨ م

٤٧ ـ تكوين لجنة للوقوف على موقف النزاع حول الحدود الجثرافية بين جمهوريـــــة السودان وجمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم
رئيـــس الـــــوزراء

سعياً للحصول على حقيقة ما يجرى فى الحدود الجثرافية بين جمهوريـــــة السودان وجمهورية مصر العربية ، بمنطقة حلايب ،

تـــــقـــرر :

١/ تكوين لجنة للوقوف على موقف النزاع حول الحدود الجثرافية بين جمهوريـــة السودان وجمهورية مصر العربية ، وذلك على النحو التالى : ـ

أ ـ ممثل لوزارة الخارجية رئيساً
ب ـ " " الداخلية عضواً
ج ـ " " الدفاع (المساحة) "
د ـ السيد/د. محمد عثمان السمانى
شعبة الجثرافيا ـ جامعة
الخرطوم "

٢/ تقوم اللجنة بزيارة منطقة حلايب فوراً لتعد تقريرا وافيا يشتمل على كـــل الجوانب السياسية والاجتماعية والجثرافية ، آخذة فى الاعتبار الخلفية التاريخية للمشكلة بما يمكن مجلس الوزراء من الوقوف على حقيقة الامر واتخاذ القـرار السليم .

٣/ ترفع اللجنة تقريرها لرئيس الوزراء فور الفراغ من مهمتها الميدانية .

وعلى وزارات الخارجية ، الداخلية والدفاع ، والجهات المعنية الاخرى ، اتخاذ الاجراءات التى يتطلبها تنفيذ هذا القرار .

الامانة العامة لمجلس الـــــوزراء

النسرة : أع/هو/١/أ/ج/٤

الفقرة رقم ٣ من محضر اجتماع مجلس الوزراء رقم ٧ بتاريخ ٧ يناير ٨٨

صفحة ٧ الجزء ٢٨

الأمم المتحدة

S

مجلس الأمن

str.
NERAL

17725
January 1986
ABIC
IGINAL : ENGLISH

بيان موجز أعده الامين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الامن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

١ - عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، يود الأمين العام أن يقدم أدناه قائمة بالبنود المعروضة حاليا على مجلس الامن ، مع الاشارة ، بين قوسين الى البيانات الموجزة السابقة التي صدرت والتي تتناول النظر في كل بند .

٢ - وتجدر الاشارة الى ان الامين العام ، حرصا منه على مراعاة الاقتصاد ، لا يصدر الا مرة واحدة في السنة القائمة الكاملة المستكملة للبنود المعروضة على مجلس الامن . ووفاء من الأمين العام بمسؤوليته بموجب المادة ١١ ، تصدر كل اسبوع اضافة الى القائمة الاساسية تشير الى البنود التي اتخذ المجلس بشأنها اجراءات اخرى اثناء الاسبوع الذى تغطيه الاضافة أو تبين انه لم يحدث أى تغيير اثناء تلك الفترة .

٣ - وفي غضون عام ١٩٨٥ ، حذف بند مدرج في اخر بيان موجز كامل (S/16880) وفي البيانات الموجزة السابقة عليه ، وذلك بناء على الطلب الوارد في رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥ موجهة من القائم بالاعمال المؤقت بالبعثة الدائمة للنيجيريا لدى الامم المتحدة . ولذلك قام الأمين العام ، بموافقة مجلس الامن ، بحذف البند التالي من قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦١ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثل ليبيريا (S/16880 ، البند ٣٧) .

٤ - وكان آخر بيان موجز (S/16880) قد صدر كاملا في ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ . وقد تناولت الاضافة الاسبوعية الأخيرة (S/16880/Add.51) التطورات التي جرت لغاية ٢٨ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٥ . ومنذ ذلك التاريخ ، أى خلال الاسبوع المنتهي في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٦ اتخذ مجلس الامن اجراء بشأن البند التالي :

شكوى مقدمة من ليسوتو ضد جنوب افريقيا (انظر S/11935/Add.51 ، S/12269/Add.21 ، و S/14840/Add.50 و S/15560/Add.26) .

86-00450

../..

٢٤- التدابير المتخذة ضد مصر من جانب بعض الدول ، ولا سيما فرنسا والمملكة المتحدة ، والتي تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين وتمثل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة (انظر S/7382)

٢٥- الحالة في هنغاريا (انظر S/7382)

٢٦- المساعدة العسكرية المقدمة من الحكومة المصرية الى الثوار في الجزائر (انظر S/7382)

٢٧- رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر (انظر S/7382)

٢٨- رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٨ وموجهة الى الأمين العام من ممثل السودان (انظر S/7382)

٢٩- شكوى مقدمة من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واردة في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الأمن ومؤرخة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٥٨ وعنوانها : " تدابير عاجلة لوضع حد لتحليق طائرات عسكرية للولايات المتحدة تحمل قنابل ذرية وهيدروجينية في اتجاه حدود الاتحاد السوفياتي " (انظر S/7382)

٣٠- تقرير مقدم من الأمين العام بشأن رسالة واردة من وزير خارجية الحكومة الملكية للاوس ، ومحالة بمذكرة من البعثة الدائمة للاوس لدى الأمم المتحدة ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ (انظر S/7382)

٣١- رسالة مؤرخة في ٢٥ اذار/مارس ١٩٦٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي اتحاد الملايو واثيوبيا والاردن وافغانستان واندونيسيا وايران وباكستان وبورما وتايلند وتركيا وتونس وليبيا وسيلان والسودان والعراق وغانا وغينيا والفلبين وكمبوديا ولاوس ولبنان وليبريا والجمهورية العربية المتحدة والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيبال والهند واليابان واليمن (انظر S/7382)

٣٢- برقية مؤرخة في ١٨ ايار/مايو ١٩٦٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (انظر S/7382)

٣٣- رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٦٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الارجنتين وأكوادور وتونس وسيلان (انظر S/7382)

٣٤- رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٦٠ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة (انظر S/7382)

TED NATIONS

SECURITY COUNCIL

Distr.
GENERAL

S/3965
20 February 1958

ORIGINAL: ENGLISH

LETTER DATED 20 FEBRUARY 1958 FROM THE REPRESENTATIVE OF SUDAN ADDRESSED TO THE SECRETARY-GENERAL

I have the honour, upon instructions from my Government, to request you to call an urgent meeting of the Security Council to discuss the grave situation existing on the Sudan-Egyptian border, resulting from the massed concentrations of Egyptian troops moving towards the Sudanese frontiers.

As a party to this dispute, I request that I be heard when the meeting is convened.

I attach herewith a communication received from His Excellency Prime Minister Abdulla Khalil of the Sudan.

Please accept, Excellency, etc.

(Signed) Yacoub Osman
Permanent Representative of the Sudan
to the United Nations

TEXT OF A LETTER DATED 20 FEBRUARY 1958 FROM H.E. PRIME MINISTER ABDULLA KHALIL TO THE PERMANENT REPRESENTATIVE OF THE SUDAN TO THE UNITED NATIONS

On the 1st of February, 1953, the Egyptian Government sent a note to the Sudan Government wherein she claimed sovereignty over the following Sudanese territories:

(a) the North-eastern part of the Sudan, north of latitude 22 north and

(b) that part of the Sudan which is situated north of the town of Wadi Halfa, comprising the Saras, Debeira and Faras region.

The Egyptian note demanded the handing over of these two territories to Egypt. Egypt alleges that the said two territories belong to Egypt under the 1899 Agreement concluded between Great Britain and Egypt. These two territories belong to the Sudan by virtue of agreements and treaties concluded between the Egyptian Government and the Sudan Government in 1902 and 1907. Since then the said territories have been under the exclusive administration and sovereignty of the Sudan. The inhabitants of these territories are of Sudanese nationality. At no time did they vote in any Egyptian parliamentary election or plebiscite. Moreover, they have voted as Sudanese nationals in the Sudanese Parliamentary elections in 1953 on the strength of the Self-Government Statute which had been enacted under the Agreement concluded between Great Britain and Egypt in February 1953.

On the 9th of February, reports were received by the Sudan Government that Egyptian troops were being sent to the north-eastern part of the Sudan north of latitude 22 north. The Sudan Government inquired from the Egyptian Government about the truth of these reports. Egypt denied them. On the 15th of February the Egyptian Government sent a note, dated 9th February, demanding that the Sudanese inhabitants of the said Sudanese territory should vote in the Egyptian Plebiscite which will be held on the 21st of February. Several representations were made to the Egyptian Government to allow sufficient time for the Government of the Sudan to study such an intricate matter - a matter which the Egyptian Government had chosen to raise at a time when the Sudan Government and the Sudanese people are busy with their parliamentary General Elections which will be held on the 27th of February.

/...

The Egyptian Government, on 16th of February, informed the Sudan Government that it had decided to send into the said territory Plebiscite officials accompanied by Frontier troops to conduct the Egyptian Plebiscite. The Sudanese Government asked twice for time to negotiate with the Egyptian Government.

On 18th of February the Egyptian Government sent a note to the Sudan Government insisting to include the said territory in the Egyptian Plebiscite and asking the Sudan Government to withdraw therefrom a platoon which the latter had stationed there, to maintain law and order during the Sudanese Parliamentary Election - as has been done in other parts of the country. The Sudanese Government refuse to accept this demand which constitutes an infringement of its sovereignty. The Sudan Government, being eager for an amicable settlement of this dispute, had sent its Minister of Foreign Affairs to Cairo on the 18th of February to discuss the matter with the Egyptian Government. Unfortunately no settlement was reached. Reports reveal huge infiltration of Egyptian troops on the border. The Egyptian Government insist on conducting a Plebiscite in this Sudan territory.

The Sudan Government, though restrained in its action, views with deep concern this unprovoked and illegal attitude of the Egyptian Government which constitutes a breach of Sudanese sovereignty. Since the Sudan is determined to defend its territory the situation would result in a breach of the peace and, if uncontrolled, may develop into armed conflict. As a peace-loving nation, the Sudan requests the Secretary-General of the United Nations to ask the Security Council to meet immediately and use its good offices to stop the impending Egyptian aggression. The Sudan Government will be submitting a note giving full evidence of its unquestionable right to the territories now claimed by Egypt.

Abdulla Khalil
Prime Minister

EIGHT HUNDRED AND TWELFTH MEETING

Held in New York on Friday, 21 February 1958, at 3 p.m.

HUIT CENT DOUZIÈME SÉANCE

Tenue à New-York, le vendredi 21 février 1958, à 15 heures.

President: Mr. A. A. SOBOLEV
(Union of Soviet Socialist Republics).

Present: The representatives of the following countries: Canada, China, Colombia, France, Iraq, Japan, Panama, Sweden, Union of Soviet Socialist Republics, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America.

Provisional agenda (S/Agenda/812)

1. Adoption of the agenda.
2. Letter dated 20 February 1958 from the representative of the Sudan to the Secretary-General.

Adoption of the agenda

The agenda was adopted.

Letter dated 20 February 1958 from the representative of the Sudan to the Secretary-General (S/3963)

1. The PRESIDENT (*translated from Russian*): In accordance with the rules of procedure for the Security Council, and if there are no objections from the members of the Council, I shall invite the representatives of the Sudan and Egypt as parties directly concerned to take part in the discussion of this question.

At the invitation of the President, Mr. Loutfi, representative of Egypt, and Mr. Osman, representative of the Sudan, took places at the Council table.

2. Mr. OSMAN (Sudan): Mr. President, let me first express my gratitude to you for inviting me to take a seat at the Council table in order that I might participate in the present debate.

3. At the outset, I wish to express my profound regret that we have been compelled to bring this grave situation to the attention of the Security Council. We have always stretched the hand of friendship to our Egyptian brothers. We shall always remain grateful for whatever good deeds they have done for us. But let no one make a mistake. The Sudanese people have always fought for their freedom, for their rights, for their independence. It will not be out of place if I recall the noble role played by Egypt and by the United

Président : M. A. A. SOBOLEV
(Union des Républiques socialistes soviétiques).

Présents : Les représentants des pays suivants : Canada, Chine, Colombie, France, Irak, Japon, Panama, Suède, Union des Républiques socialistes soviétiques, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, États-Unis d'Amérique.

Ordre du jour provisoire (S/Agenda/812)

1. Adoption de l'ordre du jour.
2. Lettre, en date du 20 février 1958, adressée au Secrétaire général par le représentant du Soudan.

Adoption de l'ordre du jour

L'ordre du jour est adopté.

Lettre, en date du 20 février 1958, adressée au Secrétaire général par le représentant du Soudan (S/3963)

1. Le PRÉSIDENT *(traduit du russe)*: Conformément au règlement intérieur du Conseil, et si aucun membre ne soulève d'objection, j'invite les représentants du Soudan et de l'Égypte, parties directement intéressées à l'affaire qui nous occupe, à prendre place à la table du Conseil.

Sur l'invitation du Président, M. Loutfi, représentant de l'Egypte, et M. Osman, représentant du Soudan, prennent place à la table du Conseil.

2. M. OSMAN (Soudan) *[traduit de l'anglais]* : Qu'il me soit permis tout d'abord, Monsieur le Président, de vous exprimer la gratitude que j'éprouve d'avoir été invité à prendre place à la table du Conseil en vue du débat qui va s'ouvrir.

3. Je commencerai par dire combien je regrette que nous ayons été contraints d'attirer l'attention du Conseil de sécurité sur la grave situation dont il s'agit. Nous avons toujours tendu la main de l'amitié à nos frères égyptiens. Nous leur serons toujours reconnaissants des bonnes actions qu'ils ont accomplies à notre endroit. Il ne faut pas cependant que l'on s'y trompe : le peuple soudanais a toujours lutté pour sa liberté, pour ses droits, pour son indépendance. Il ne sera pas déplacé, je pense, de rappeler ici le noble rôle de l'Égypte et du

Kingdom, the two condominium Powers, and by others in facilitating the last and important stages that led to the independence of the Sudan.

4. But what can the Sudanese Government do to avoid bringing the present complaint to the United Nations? We in the Sudan esteem the United Nations very highly. We know its shortcomings; we know its difficulties. But we also know that today it is the hope of people everywhere in the world that the United Nations will eventually establish the rule of law and universal peace.

5. We have done everything in our power as a Government to avoid bringing this complaint to the United Nations. Within the short time at our disposal we have exhausted all our possibilities of reaching a peaceful and equitable solution of this question. It will be recalled that a series of notes and verbal messages were exchanged between the Egyptian Ministry of Foreign Affairs and my Government, the first one emanating from the Egyptian Government on 29 January 1958. This was received by the Sudan Government on 1 February. It referred to the Sudan Constituency Order for the parliamentary elections which are taking place now and requested that appropriate measures be taken by the Sudan Government to hand over the following areas of the Sudan to the Egyptian Government:

(*a*) The north-eastern area of the Sudan north of latitude 22 degrees N. comprising Halaib and the surrounding areas;

(*b*) An undefined area north of latitude 22 degrees N., which apparently covers Sudanese territory extending north of the important town of Wadi Halfa and including the villages of Sarra, Debeira and Faras.

6. While the Egyptian memorandum requested the handing over of the above two areas, it indicated the willingness of the Egyptian Government to hand over to the Sudan a region near the north-eastern frontier which had previously been ceded to Egypt when the Sudan-Egyptian frontier was reconstructed shortly after the conquest.

7. Before a reply could be prepared, the Sudan Government received reports that a contingent of the Egyptian Army was on its way to the Halaib area and its neighbourhood.

8. The Acting Minister for Foreign Affairs in the Sudan summoned the Egyptian Ambassador and asked him if there was any truth in these reports. The Ambassador thought that the news was most unlikely and promised to try to obtain clarification from his Government. At the same time, the Acting Minister for Foreign Affairs asked the Egyptian Ambassador to convey to his Government the message that the Sudan Government hoped that the news regarding the movement of troops was untrue and that, if it was true, it would have a very serious effect on the friendly relations between the two countries. The Acting Minister added that it was impossible for the Sudanese Government to cede territory which had constituted part of the Sudan for the last half-century merely on an exchange

Royaume-Uni — les deux puissances du condominium — et de tous ceux qui ont facilité les dernières étapes, si importantes, de l'accession du Soudan à l'indépendance.

4. Mais que pourrait faire le Gouvernement du Soudan pour éviter de porter la présente plainte devant l'Organisation des Nations Unies ? Nous, Soudanais, tenons l'Organisation des Nations Unies en haute estime. Nous en connaissons les défauts, nous en connaissons les difficultés, mais nous savons aussi que les peuples du monde entier espèrent qu'elle parviendra un jour à établir le règne du droit et de la paix universelle.

5. Mon gouvernement a tout fait pour éviter de porter cette plainte devant l'Organisation des Nations Unies. Pendant le laps de temps très court dont nous disposions, nous avons épuisé toutes les possibilités qui s'offraient à nous pour trouver au problème en question une solution équitable et pacifique. On se souviendra qu'une série de notes et de communications orales ont été échangées entre le Ministère des affaires étrangères d'Egypte et mon gouvernement ; la première de ces notes a été envoyée par le Gouvernement égyptien le 29 janvier 1958, et le Gouvernement du Soudan l'a reçue le 1er février. Cette note se rapportait au décret soudanais relatif aux circonscriptions en vue des élections au Parlement qui ont lieu en ce moment et demandait que le Gouvernement du Soudan prenne les mesures appropriées pour remettre à l'Égypte les territoires soudanais suivants :

a) La partie nord-est du Soudan située au nord du 22e degré de latitude nord et comprenant Haleib et la zone avoisinante ;

b) Une région non déterminée, située au nord du 22e degré de latitude nord et qui, apparemment, comprend le territoire soudanais situé au nord de la ville importante de Ouadi Halfa et englobe les villages de Sarra, Debeira et Faras.

6. Le mémoire égyptien qui demandait que ces deux régions soient remises à l'Égypte indiquait par ailleurs que le Gouvernement égyptien était disposé à remettre au Soudan une région située près de la frontière du nord-est et qui avait été cédée à l'Égypte au moment où la frontière entre le Soudan et l'Égypte avait été remaniée, peu de temps après la conquête.

7. Avant d'avoir pu élaborer une réponse, le Gouvernement soudanais a reçu des rapports selon lesquels un contingent de troupes égyptiennes faisait route vers le secteur d'Haleib et la région avoisinante.

8. Le Ministre par intérim des affaires étrangères du Soudan a convoqué l'ambassadeur d'Égypte et lui a demandé si ces rapports étaient exacts. L'ambassadeur a estimé que cela était fort peu probable, et il a promis d'essayer d'obtenir des précisions de son gouvernement. Par la même occasion, le Ministre a demandé à l'ambassadeur d'Égypte de faire savoir à son gouvernement que le Gouvernement soudanais espérait que les nouvelles relatives à ce mouvement de troupes étaient dénuées de fondement et que, si elles étaient exactes, les relations amicales entre les deux pays pourraient s'en trouver sérieusement affectées. Le Ministre a ajouté que le Gouvernement du Soudan se voyait dans l'impossibilité de céder, par simple échange de notes, un territoire qui faisait partie du Soudan depuis un demi-

of notes. Equally, it was impracticable for the Egyptian Government to expect an urgent reply on a matter which needed careful study and consideration at a time when most of the Ministers were away because of the impending general elections.

9. The reason why I say this is that I wish to make it quite clear that we have exhausted all means before coming here to the Security Council.

10. On 13 February, two days after the meeting referred to above, a note dated 9 February was delivered by the Egyptian Government simultaneously to the Prime Minister of the Sudan and the Ambassador of the Sudan in Cairo. In this note it was alleged that, on the occasion of the forthcoming plebiscite for the election of the President of the United Arab Republic, the Egyptian Government, in the exercise of its recognized rights and in pursuance of Egypt's sovereign powers, had decided to afford to electors in these regions the opportunity of participating in the plebiscite. The Egyptian Ambassador asked for a reply to his second note. He also reiterated that the news about the movement of troops was unfounded. The Sudan Prime Minister and the other Ministers present made the point that the present frontiers shown on the map were those accepted by all, including Egypt. Those same frontiers were the basis on which the geographical limits of the independent Sudan were defined. What is more important is the fact that the same boundaries have remained, on the whole, undisputed for nearly sixty years.

11. True, the Agreement of 19 January 1899 fixed the boundaries between the Sudan and Egypt at the 22nd parallel of latitude. This was modified, by an order from the Egyptian Ministry of the Interior dated 26 March 1899, to include the Island of Faras in the Sudan territory. This sanctioned an agreement made between the Commandant of Wadi Halfa in the Sudan and the representative of the Egyptian Government. This order defines the actual administrative boundary in the Nile valley. Again, a ministerial enactment dated 25 July 1902 defines the administrative boundary between Kurusku and the Red Sea area. This modification was made for the administration of nomad tribes on both sides of the boundary for the purpose of simplifying their lives and facilitating their movements. A ministerial enactment dated 24 November 1902 made a slight modification of this. In October 1916 the Egyptian Ministry of the Interior informed the Sudan Government that the delimitation did not affect the administrative boundary already fixed.

12. From this it will be seen that, for practical purposes, the administrative boundary is the really important one. The 22nd parallel north is taken as the general boundary, and such modifications as were made in this arbitrary line were made for the obvious reason of avoiding the placing of portions of the same tribe under different administrations. The present boundaries of the Sudan confirm this. With slight temporary modifications, they have remained the same for over fifty-five years.

siècle. En outre, le Gouvernement égyptien ne pouvait pas attendre une réponse immédiate alors que la question exigeait un examen approfondi et que la plupart des ministres étaient absents en raison des élections générales prochaines.

9. Si je rappelle tous ces faits, c'est que je veux bien préciser que nous avons épuisé toutes les ressources dont nous disposions avant de nous présenter devant le Conseil de sécurité.

10. Le 13 février, soit deux jours après la rencontre que j'ai mentionnée, le Gouvernement égyptien faisait tenir au Premier Ministre du Soudan, en même temps qu'à l'ambassadeur du Soudan au Caire, une note en date du 9 février. Cette note déclarait que, à l'occasion du plébiscite organisé pour l'élection du Président de la République Arabe Unie, le Gouvernement égyptien, dans l'exercice de ses droits reconnus et en vertu de la souveraineté de l'Égypte, avait décidé de donner aux électeurs des régions en question la possibilité de participer au plébiscite. L'ambassadeur d'Égypte demanda qu'il fût répondu à sa deuxième note, et il réaffirma aussi que les nouvelles relatives à un mouvement de troupes étaient dénuées de tout fondement. Le Premier Ministre du Soudan et les autres ministres présents firent observer que les frontières actuelles, figurant sur les cartes, avaient été acceptées par tous, et notamment par l'Égypte. Ces frontières avaient servi à déterminer les limites géographiques du Soudan indépendant. Ce qui est plus important encore c'est que ces frontières n'ont pratiquement pas fait l'objet de contestations depuis près de 60 ans.

11. Il est vrai que l'accord du 19 janvier 1899 faisait passer les frontières entre le Soudan et l'Égypte par le 22e degré de latitude nord. Mais cette disposition fut modifiée par un arrêté du Ministère de l'intérieur de l'Egypte, en date du 26 mars 1899, qui plaçait l'île de Faras en territoire soudanais. Cette décision confirmait un accord conclu entre le commandant de Ouadi Halfa, au Soudan, et le représentant du Gouvernement égyptien. Cet arrêté fixe l'actuelle frontière administrative dans la vallée du Nil. En outre, un arrêté ministériel du 25 juillet 1902 définit la frontière administrative entre Korosko et la région de la mer Rouge. Cette modification a été apportée afin de simplifier l'administration des tribus nomades de part et d'autre de la frontière et pour faciliter l'existence et les déplacements de ces tribus. Un arrêté ministériel, en date du 24 novembre 1902, a apporté une légère modification à cette décision. En octobre 1916, le Ministère de l'intérieur égyptien fit savoir au Gouvernement du Soudan que cette délimitation n'affectait pas la frontière administrative déjà établie.

12. On comprendra donc qu'à toutes fins utiles ce soit la frontière administrative qui compte réellement. Le 22e parallèle nord constitue de manière générale la frontière, et les modifications qui ont été apportées à cette ligne de démarcation arbitraire l'ont été pour une raison évidente, à savoir qu'il fallait éviter que des membres d'une même tribu relèvent d'administrations différentes, ce que confirme le tracé actuel des frontières du Soudan. Sous réserve de légères modifications temporaires, ces frontières sont demeurées les mêmes depuis plus de 55 ans.

13. Again, the present boundaries of the Sudan, which have been under uninterrupted administration by the Sudan Government, were confirmed by the Agreement concluded in Cairo between Egypt and the United Kingdom in February 1953, and also by the Transitional Constitution now in effect in the Sudan. Chapter 1, article 2, paragraph 2, of this Constitution reads as follows:

"[The Territory of the Sudan] shall comprise all those territories which were included in the Anglo-Egyptian Sudan immediately before the commencement of this Constitution."

14. Furthermore, all Egyptian elections in the past, including the most recent plebiscite for the office of the President of the Egyptian Republic conducted in June 1956, have excluded those areas on the strength of their being part and parcel of the Sudan. Also, elections held in the Sudan, including those for self-government following the Anglo-Egyptian Agreement of February 1953, were conducted under the supervision of an international commission. It will be remembered that Egypt was a member of that commission. The Sudan elections were carried out on the basis that the areas in question were part and parcel of the Sudan and that the inhabitants thereof were Sudanese, participating in their normal elections for the House of Representatives. The Prime Minister also recalled that, on the day the Sudan became independent, it was made clear to the condominium Governments that the Sudan reserved its rights not to be bound by any treaty or agreement concluded on its behalf prior to independence unless such treaties and agreements were confirmed by it. This was the subject of a statement made by the then Prime Minister on 1 January 1956. If the Egyptian Government had had any views on the matter, it could have put them forward either before independence or on receipt of the letter dated 3 January 1956 from the then Prime Minister of the Sudan to President Gamal Abdel Nasser of Egypt.

15. This is not a light subject; this is a grave subject, and it could not easily be settled in the given time — namely, before 21 February. It is clear that there is not sufficient time and that the time is not appropriate for the consideration of such a large issue and for the reaching of a decision on it. The Egyptian Government's point of view cannot be accepted, for obvious reasons; for — how can I put it? — it is like an ultimatum, which no self-respecting Government could accept without question. Therefore, it is considered to be in the interest of good friendly relations between the two countries to defer consideration of this problem until after the Sudanese elections, which will take place on 27 February and will probably continue for some ten days.

16. On 16 February — three days after the meeting referred to above — the Egyptian Minister for Foreign Affairs communicated to the Sudanese Ambassador in Cairo that the Egyptian Government had, in order to conduct the plebiscite, already sent election committees and a contingent of the Frontier Guard to the area which it has claimed. It was also reported by the Egyptian Government that its emissaries would be

13. En outre, les frontières actuelles du Soudan, qui limitent les territoires administrés de façon ininterrompue par le Gouvernement du Soudan, ont été confirmées par l'accord anglo-égyptien conclu au Caire, en février 1953, et par la Constitution transitoire actuellement en vigueur au Soudan. Cette constitution, au chapitre 1, article 2, paragraphe 2, stipule que :

« [Le territoire du Soudan] se compose des territoires qui formaient le Soudan anglo-égyptien au jour de l'entrée en vigueur de la présente Constitution ».

14. De plus, au cours de toutes les élections qui ont eu lieu en Égypte dans le passé, y compris le dernier plébiscite organisé en juin 1956 pour élire le Président de la République égyptienne, on a fait abstraction des régions en question parce que l'on a considéré qu'elles forment partie intégrante du Soudan. Des élections ont également eu lieu au Soudan, notamment celles qui ont conduit à l'autonomie après l'accord anglo-égyptien de février 1953. Elles se sont déroulées sous la surveillance d'une commission internationale, et l'Égypte, on se le rappelle, faisait partie de cette commission. Or ces élections au Soudan ont été organisées en partant du principe que les régions en question faisaient partie intégrante du Soudan et que leurs habitants étaient soudanais et pouvaient participer à des élections normales à la Chambre des représentants. Le Premier Ministre a rappelé également que le jour où le Soudan est devenu indépendant, il a été précisé aux gouvernements du condominium que le Soudan se réservait le droit de n'être lié par aucun traité ou accord conclu en son nom avant l'indépendance, à moins que ce traité ou cet accord n'ait été confirmé par lui. Tel a été l'objet d'une déclaration faite par le Premier Ministre d'alors, le 1er janvier 1956. Si le Gouvernement égyptien avait eu des observations à faire à ce sujet, il aurait pu les faire connaître avant l'indépendance ou à la réception de la lettre, en date du 3 janvier 1956, adressée au président Gamal Abdel Nasser d'Égypte par le Premier Ministre du Soudan.

15. C'est là une grave, une très grave question, et il n'était pas facile de la résoudre dans le délai indiqué, c'est-à-dire avant le 21 février. Ce délai était manifestement insuffisant pour permettre d'examiner une question d'une telle envergure et de prendre une décision à ce sujet. Pour des raisons évidentes, nous ne pouvons accepter le point de vue du Gouvernement égyptien. Il s'agit, en quelque sorte, d'un ultimatum devant lequel aucun gouvernement soucieux de sa dignité ne pourrait sans aucun doute s'incliner. Afin de maintenir de bons rapports entre les deux pays, il vaut mieux, nous semble-t-il, renvoyer l'examen du problème après les élections soudanaises, qui commenceront le 27 février et qui dureront probablement une dizaine de jours.

16. Le 16 février, trois jours après la rencontre dont j'ai parlé, le Ministre des affaires étrangères de l'Égypte a fait savoir à l'ambassadeur du Soudan au Caire que le Gouvernement égyptien avait déjà envoyé, en vue du plébiscite, des commissions électorales et un détachement de gardes-frontières dans la région qu'il avait revendiquée. Le Gouvernement égyptien a également fait savoir que ses envoyés se trouveraient à leur poste

have now received a wire from the Sirdar approving of Owen's suggestions, i.e. that the Boundary should run from its intersection with the 22nd. parallel due west.

Yours.....
AMERY

Copy of Telegram.

From: Sirdar to Director of Intelligence
Station: London Station: Cairo

Despatched 27th. June 1907.

Owen's letter 19th. June approved.

(iv) Correspondence between Egyptian Survey Department and Intelligence Officer, Cairo, 1909–1916, regarding administrative boundary between Egypt and Sudan. (Source: *Revue égyptienne de droit international*, Vol. 14, p. 171).

Letter dated 11th. October 1909 addressed by Mr. Mackintosh to Stack.

Dear Stack,

I should be very much obliged if you could let me know what has been decided on as the correct administrative boundary between Egypt and Sudan. Our authorities here are as follows:

1. — The arrêté of May 31st 1902. The points laid down in this have been followed on our most recent wall-map of Egypt, (a sheet of which enclosed). As far as gebel Bartazuga: the arrêté says the line thence continues direct to Korosko but, we have not shown it as such because of our other authority which is,
2. — Copies of correspondence between Survey Department & War Office in 1907. In letter No. 11 of 16 June 1907, Owen makes a suggestion, (which I have marked x), and this suggestion has been apparently approved by the Sirdar. — See letter No. 111 of Amery's.

On the strength of this we shewed the boundary, not running to Korosko, but along the 22nd. parallel & I should be glad to know if we can assume this to be correct for any future maps we make of Egypt, or if any change is in contemplation. Will you send back the correspondence when you have done with it.

Yours.....
C.A.G. MACKINTOSH

Letter dated 13/10/1909 addressed by Stack (Intelligence Office, Cairo) to Mr. Mackintosh: Survey Department:

Dear Mack,

I do not think there is any idea in contemplation of altering the agreement come to in 1907 that the Administrative Boundary instead of continuing from Gebel Bartazuga to Korosko should stop at the point where it crosses the political Boundary, and then westwards from this point it should follow the political boundary, viz: parallel 22nd North latitude. So you can assume this to be correct for any future maps you make of Egypt.

Yours.....
LEE STACK

Translation No. 186 Idara.

The Sudan Agent,
Cairo.

I annex for your information copy of the decision of this Ministry relative to the delimitation of Kosseir District.

The Ministry of Finance, have requested me as per letter No. 11/23/5 dated 10th August last to call your attention to the fact that the boundaries as defined in this decision do not affect in any way whatever the administrative boundaries fixed in the decision of the Ministry of the Interior of 14th November 1902 and amended in 1907.

Seal
Under Secretary of State.
Ministry of Interior.

Cairo
October 1916

A.D. of Intelligence, Khartoum, forwarded for your information.

Signed: NAUM SHOCAIR
for Director of Intelligence.

(c) *Other evidence*

The alignment along the 22nd parallel is confirmed by the following items: I.B.S. No. 18, July 27, 1962 (no disclaimer; but treats Wadi Halfa Salient as Sudanese); I.B.S. *Disclaimers* issue, December 1, 1967, p. 6 (no disclaimer indicated); Egyptian Government, *Atlas of Egypt*, 1928, Plates I. 4 and 5; United Kingdom, *Report on the Finances, Administration and Condition of the Sudan* [Annual], 1921–1952, H.M.S.O., Chapter II.

(d) *Map evidence*

Relevant map sheets are as follows:

(i) Sudan. 1:250,000. G.S.G.S. 8003. Survey Office. Khartoum. 1937. Sheets (W.–E.):
34–I. J. 'Uweinat. December 1943.
34–J. April 1943.
34–K. November 1942.
34–L. December 1942.
35–I. Wadi Halfa. December 1942. Partly rev. October 1951.
35–J. Murrat. December 1942. Partly rev. October 1951.
35–K. Abu Tabag. July 1930.
35–L. Deraheib. September 1932.
36–I. Dungunab. March 1936.
See also 35D. Bir Shalatein. December 1929; 35G. Halmur. June 1927; 35H. Marsa Shi'ab. April 1931; 36E. Hulaib. November 1935. On these sheets the northern intrusion of the Sudan is marked as an administrative boundary.

(ii) World Map Series 1404; United Kingcom Director of Military Survey, War Office and Air Ministry. Eds. 1–2–G.S.G.S. Compiled 1960. Sheets (W.–E.): 568A, 568D, 568B, 568C, 567C, 567D, 567B, 567C, 566A, 566D. [Series not available to the public.]

(iii) World, 1:1,000,000:
NF–35. Jebel–'Uweinat. Series 1301. Ed. 6. G.S.G.S. United Kingdom War Office and Air Ministry, 1961.
NF–36. Wadi Halfa. Series 1301; Ed. 7. G.S.G.S. United Kingdom War Office and Air Ministry, 1956.
NF–37. Mecca. G.S.G.S. No. 4646. Ed. 2. United Kingdom War Office and Air Ministry, 1956.

(iv) U.S.A.F. Operational Navigation Charts, 1:1,000,000. O.N.C. Sheet J5. 1967. Disclaimer.

(v) Africa, 1:2,000,000. Series 2201:
Sheet 9. Dākhla Oasis. Ed. 5, G.S.G.S. Compiled in 1968. Disclaimer.
Sheet 10. Aswan. Ed. 5, G.S.G.S. Compiled in 1968; boundaries revised in 1969. Disclaimer.

4. *Demarcation*

No demarcation is known to exist, either of the international boundary or of the 'administrative' boundaries. The fixing of geometrical lines on the ground involves close survey work, and local adjustments are often necessary to give practical sense to the frontier in the course of a demarcation.

5. *Current issues*

The dispute of 1958 (section 2 above) remains unresolved. Demarcation is also on the agenda.

6. *Bibliography*

Abbas, Mekki. *The Sudan Question*. London, 1952.
Abdalla, M. Muchtar. *Revue Egyptienne de droit international*, 14 (1958), 1–2 'The Sudanese Boundary Conflict'.
Al-Rahīm, Abd. *Imperialism and Nationalism in the Sudan*. Oxford, 1969.
Baddour, Abd El-Fattah I. S. *Sudanese–Egyptian Relations*. The Hague, 1960.
Egyptian Government, Survey of Egypt, *Atlas of Egypt*. Giza, 1928.
Fabunmi, L. A. *The Sudan in Anglo–Egyptian Relations*. London, 1960.
Hill, Richard. *Egypt in the Sudan 1820–1881*. London, 1959.
Mac Michael, Sir Harold. *The Anglo–Egyptian Sudan*. London, 1934.
Nelson, Harold D., *et al. Area Handbook for the Democratic Republic of the Sudan*. U.S.G.P.O. Washington, 1973.
Plášilová, Vera Maria. *Le Soudan dans le différend anglo-égyptien*, Paris, n.d. (c. 1954).
Reyner, A. S., *The Middle East Journal*, 17 (1963), 312–316: 'Sudan–United Arab Republic (Egypt) Boundary: a factual background'.
United Kingdom, *Egypt and the Sudan Reports* [Annual]. By Command. 1893–1911.
Report on the Finances, Administration and Condition of the Sudan [Annual]. 1921–1952. H.M.S.O.
United States, Dept. of State, The Geographer, I.B.S. No. 18. July 27, 1962.

CHAD–LIBYA

1. *General provenance*

Libya became independent on December 24, 1951. The area involved consisted substantially of the Turkish vilayets of Tripoli and Barca during the nineteenth century: see Hertslet, Vol. II, p. 740 (Anglo–French Notes and Turkish Note of October 30, 1890). From 1911 until 1947 Libya was under the sovereignty of Italy: see further LIBYA–TUNISIA. A period of international administration preceded independence. Since independence Libya has been described successively as a Kingdom, Libyan Arab Republic, and Libyan Arab Socialist Jamahariya.

Chad became a constituent part of the French Community in 1958 and gained independence on August 11, 1960. Between 1910 and 1958 Chad had formed a unit within French Equatorial Africa: see further Part III, CHAD–NIGER, section 1.

The boundary remains the colonial alignment as at independence and neither Libya nor Chad has challenged it.

2. *Alignment*

The frontier consists exclusively of two straight-line sectors having different origins.

The origin of the sector between the Niger tripoint and the Tropic of Cancer is the conventional, i.e. the actual administrative or political, boundary forming the southern limit of the Turkish vilayets of Tripoli and Barca. The alignment received some degree of implicit recognition in the Franco-Italian Exchange of Notes of September 12, 1919 (ALGERIA–LIBYA), in as much as this sector was not the object of attention. Express recognition (but no precise description) occurred in the provisions of Article 3 of the Treaty of Friendship and Good Neighbourliness between France and Libya of August 10, 1955 (ALGERIA–LIBYA, section 3 (a)). In the accompanying Exchange of Notes various agreements are referred to as the source of the frontier but none of these carries an actual description.

The sector from the Tropic of Cancer southeastward to the Sudan tripoint is also recognized by the Treaty of August 10, 1955. This sector as far as the parallel 22° North was also accepted by implication in the Franco-Italian Exchange of Notes of September 12, 1919 (ALGERIA–LIBYA, section 3 (a)). However, prior to 1934, the remainder of this sector divided an area regarded by the British Government as part of the Sudan from Chad. In

1934 an Italo-British Agreement recognized this area, the Sarra Triangle, as subject to Italian sovereignty and presented the existing alignment from the parallel 22° North to the Sudan tripoint. The southern limit of this triangle of territory, transferred by the Agreement between Great Britain, Italy and Egypt of July 20, 1934 (LIBYA–SUDAN), was indicated in general terms by the Anglo-French Agreement of September 8, 1919 (Part III, CHAD–SUDAN).

It remains to notice the Agreement of January 7, 1935, between France and Italy. This instrument was intended to move the alignment southward at the expense of France: see further LIBYA–NIGER, sections 2 and 3 (a). This agreement did not come into force, but some map sources show the 'revised' line in error.

On the Niger tripoint see LIBYA–NIGER, section 2. On the Sudan tripoint see LIBYA–SUDAN, section 2.

The background to the whole alignment involves the Anglo-French sphere of influence agreement of June 14, 1898, Article IV of which dealt with some but not all areas 'east of the Niger'. This Article was 'completed' by the Anglo-French Declaration of March 21, 1899 (Part III, CHAD–SUDAN). The function of the Tropic of Cancer appears in para. 3 of this instrument. The reference there is in these terms: 'a line which shall start from the point of intersection of the Tropic of Cancer with the 16th degree of longitude east of Greenwich ... shall run thence south-east until it meets the 24th degree of longitude east of Greenwich ...'.

The Declaration of 1899 did not include a map and the drafting did not provide a basis for the exact location of the boundary. Consequently maps showed the line in various ways, meeting longitude 24° East in different places (see Shaw, 85 *Geog. Journ.* (1935), p. 50 at p. 51). The Treaty of Peace which terminated the Italian–Turkish War, signed on October 18, 1912: 106 B.F.S.P. 1100; made no reference to the southern boundary. Note the terms of the secret Franco-Italian Agreement of 1902 (Part III, CHAD–SUDAN). This refers to a map with reference to the 1899 Declaration: this reference is inexplicable.

The Sudan tripoint is specified in the Anglo-French Agreement of September 8, 1919 (Part III, CHAD–SUDAN). Subsequent to the 1934 tripartite arrangement affecting the Sarra Triangle, the point on the 24th meridian (1899 Declaration) could be taken to be the Sudan tripoint. Italian acceptance of this alignment is not to be found in any agreement but the post-1934 boundary remained until Libyan independence in 1951. The essence of the situation is a 'conventional' line recognized by Libya and Chad since independence.

3. *Evidence*

(a) *Agreements*

No international agreement provides a detailed description of the frontier. The Franco-Libyan Agreement of 1955 contains no frontier description of

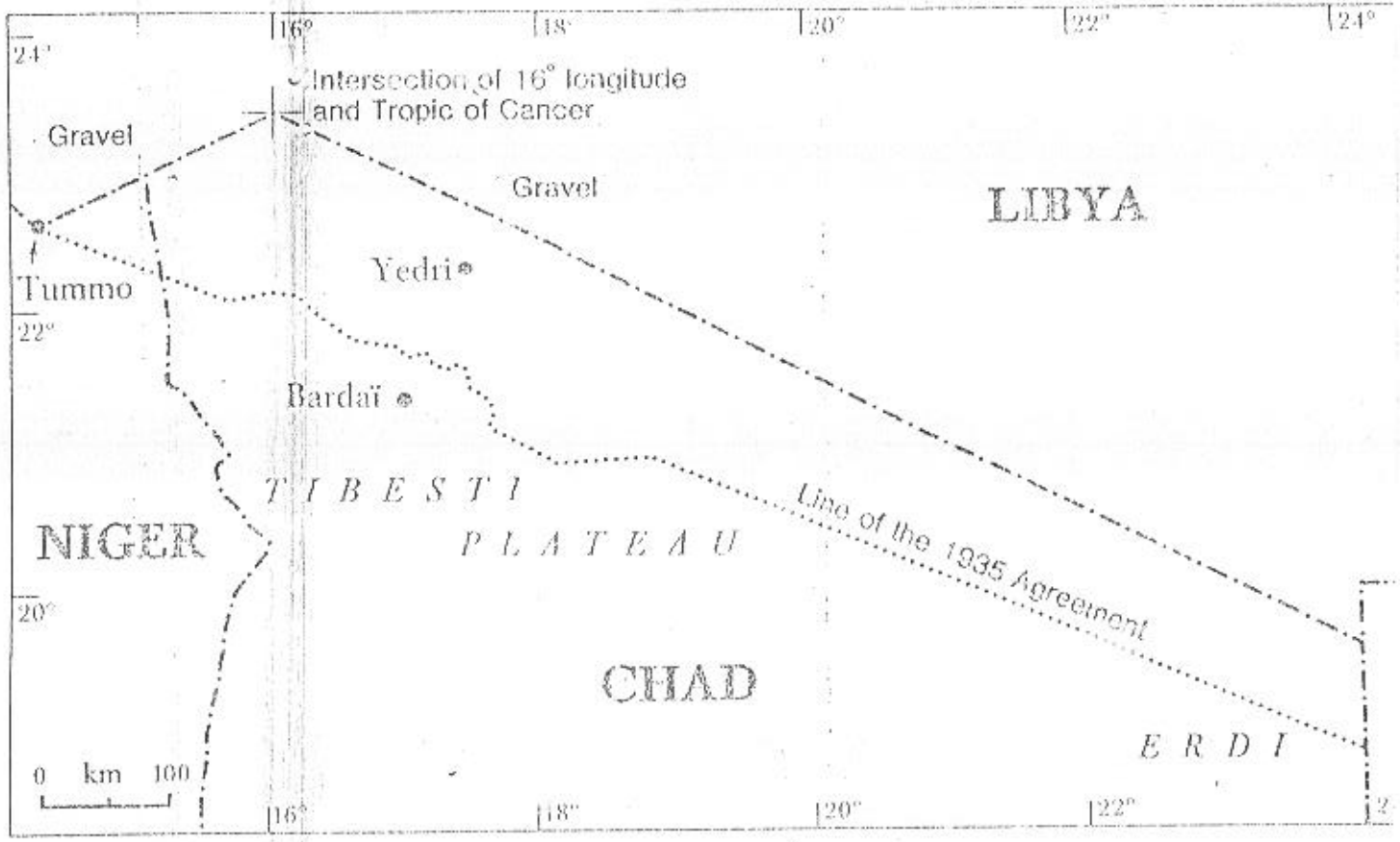
16°
18°
20°
22°
24°
24°
22°
20°
Intersection of 16° longitude
and Tropic of Cancer
Gravel
Gravel
LIBYA
Yedri
Tummo
Bardaï
TIBESTI
PLATEAU
NIGER
Line of the 1935 Agreement
CHAD
ERDI
0 km 100

CHAD–LIBYA

its own but simply refers (Annex I) to other instruments, none of which contains a description.

(b) *Legislative and administrative measures*

These are various French administrative measures of 1934–37 which provide no boundary description but contain general indications of the extent of the territory of Chad: see Part III, CONGO (BRAZZAVILLE)–GABON. The evidence of official maps is of value: see below, section 3 (d). See also the Libyan Constitution of 1951, Arts. 3 and 4; the Dakar Archives, sous-série 6F; and *Bibliothèque Coloniale internationale*, 8me Série, Tome V, pp. 111–61.

(c) *Other evidence*

The line as at independence is confirmed by the following sources: United States I.B.S. No. 3, May 5, 1961 (no disclaimer); I.B.S. *Disclaimers* issue, December 1, 1967, p. 5 (no disclaimer).

Note also the terms of the resolutions of the United Nations General Assembly of November 21, 1949, Resol. 289 A(IV); November 17, 1950, Resol. 387 (V); and February 1, 1952, Resol. 515 (VI).

(d) *Map evidence*

Relevant map sheets are as follows:

(i) Carte de l'Afrique Centrale. 1:200,000. I.G.N. Sheets (W.–E.):
NF–33–XXII (not available).
NF–33–XXIII (not available).
NF–33–XVII. Barda Nord (not available).
NF–34–IX. 'NF–34–IX'. I.G.N. February 1964. Frontier marked.
NF–34–IV. 'NF–34–IV.' S.G. (Brazz.). 1959. Frontier marked.
NF–34–V. 'NF–34–V.' S.G. (Brazz.). 1959. Frontier marked.
NE–34–XXIV. 'NE–34–XXIV.' S.G. (Brazz.). 1959. All frontiers marked with discontinuous lines. Tripoint shown clearly.

(ii) Carte de l'Afrique. 1:1,000,000:
NF–33. Djado. I.G.N. 1961. Frontier marked by discontinuous line.
NE–34. Largeau. I.G.N. 1961. Frontier marked by discontinuous line.

(iii) Carte Internationale du Monde. 1:1,000,000. NF–34. Tibesti Est. I.G.N. 1963. Frontier marked by discontinuous line.

(iv) Carte Aéronautique du Monde. 1:1,000,000:
2570. Tibesti Ouest. August 1959.
2569. Tibesti Est. March 1959.
2664. Borkou Ennedi. March 1959.

(v) U.S.A.F. Operational Navigation Charts. 1:1,000,000. O.N.C. Sheet J4. 1976. Disclaimer.

(vi) Africa. 1:2,000,000. Series 2201:
Sheet 8. Sabhah. Ed. 4. G.S.G.S. Compiled in 1967. Disclaimer.
Sheet 9. Dākhla Oasis. Ed. 5. G.S.G.S. Compiled in 1968. Disclaimer.
Sheet 14. El Fasher. Ed. 5. A.M.S. Compiled in 1963. Disclaimer.

(vii) Libia e regioni limitrofe: Carta dimostrativa. 1:3,000,000. Ministero delle Colonie: Servizio Geografico. N. 729 bis. 1937. XV.
(viii) Libya. 1:2,500,000. G.S.G.S. No. 3991. War Office 1936. Rev. 1939 and 1940.
(ix) Sudan. 1:250,000. Sudan Survey Dept. Sheet 43D. Hagar Waqif. June 1928 (pre-1934 situation, but alignment is correct; shows small stone beacon at intersection of 19° 30′ N. and 24° E.).
(x) Afrique Équatoriale Française: Colonie du Tchad. 1:2,000,000. By A. Meunier, Geographer to the Minister of Colonies. 1925.

4. *Demarcation*

The geometrical line, though marked definitively on modern maps, lacks demarcation. Nevertheless, no problems exist. Were demarcation to occur, local requirements and physical features would justify departures from a geometrical straight line—a concept which is far from practical for purposes of survey. Moreover, in areas harbouring shifting dunes or peboles, orthodox demarcation would be fruitless. In the Exchange of Notes annexed to the Treaty of August 10, 1955 (above) Libya and France declared their readiness to set up a mixed demarcation commission.

5. *Current issues*

The post-independence alignment, though undemarcated, does not present any issues of principle. The tripoints, however, should be more precisely located and marked with the agreement of the states concerned.

In September 1975 and subsequently there were reports of a Libyan presence in part of north-western Chad: *International Herald Tribune*, September 26, 1975; Mirabelli, *Middle East*, October 1976, p. 26. At the O.A.U. Council of Ministers Meeting on June 30, 1977, the Foreign Minister of Chad accused Libya of supporting Chad rebels in the border region. He also alleged that Libya was occupying a strip of territory near the town of Aozou and that the Libyan Government intended to form a separate state in the Borkou, Ennedi and Tibesti regions. The Libyan representative denied the allegations: *The Times*, July 1, 1977. The O.A.U. Heads of State decided to appoint a special commission to investigate the question: *The Times*, July 5 and 7, 1977. In the absence of a formulated Libyan claim, it is impossible to state the issues of principle, if any, which are involved. It is possible that the Libyan Government is relying, mistakenly, upon the alignment of the Franco-Italian Agreement of 1935, which remained unratified. It may be noted that neither the line envisaged in 1935 nor the frontier recognized in the arrangements of 1955 bears any relation to tribal distribution in the region. Diplomatic relations were broken off in February 1978 as a result of the dispute and Chad sent a complaint to the United Nations Security Council: *The Times*, February 7, 1978; *Le Monde*, February 12–13, 1978. The issue was also raised at the O.A.U. Heads of State meeting in July 1978.

6. Bibliography

Bono, Salvatore. *Le Frontière in Africa*. Milan, 1972. pp. 93–6, 211–13.
Grandidier, G. *Atlas des colonies françaises*. Paris, 1934.
Ladreit de Lacharrière, J. *Afrique Française*, 45 (1935) 7–13: 'Les circonstances et les formes des Accords de Rome'.
Ladreit de Lacharrière, J. *Afrique Française*, 45 (1935) 73–8: 'Après les Accords de Rome'.
le Cornec, Jacques. *Histoire politique de Tchad de 1900 à 1962*. Paris, 1963.
Mori, Attilio. *R.G.I.*, 41 (1934), 187–90: 'I confini e l'area della Libia e delle sue grandi circoscrizioni amministrative'.
Pfalz, R. *Petermanns Mitteilungen*, 81 (1935), 225–8: 'Die neuen Grenzen von italienischen Libyen und Eritrea'.
Scarin, E. *R.G.I.*, 42 (1935), 98–102: 'I confini della Libia', at pp. 98–102.
Shaw, W. B. K. *Geog. Journ.* 85 (1935), 50–3: 'International Boundaries of Libya'.
United Kingdom, Admiralty, Naval Intelligence Division, Geographical Handbook Series. *French Equatorial Africa and Cameroons*. December 1942.
United Kingdom, Admiralty. *A Handbook of Libya*. n.d. (c. 1921). I.D. 1162.
United States, Dept. of State, The Geographer, I.B.S. No. 3. May 5, 1961.

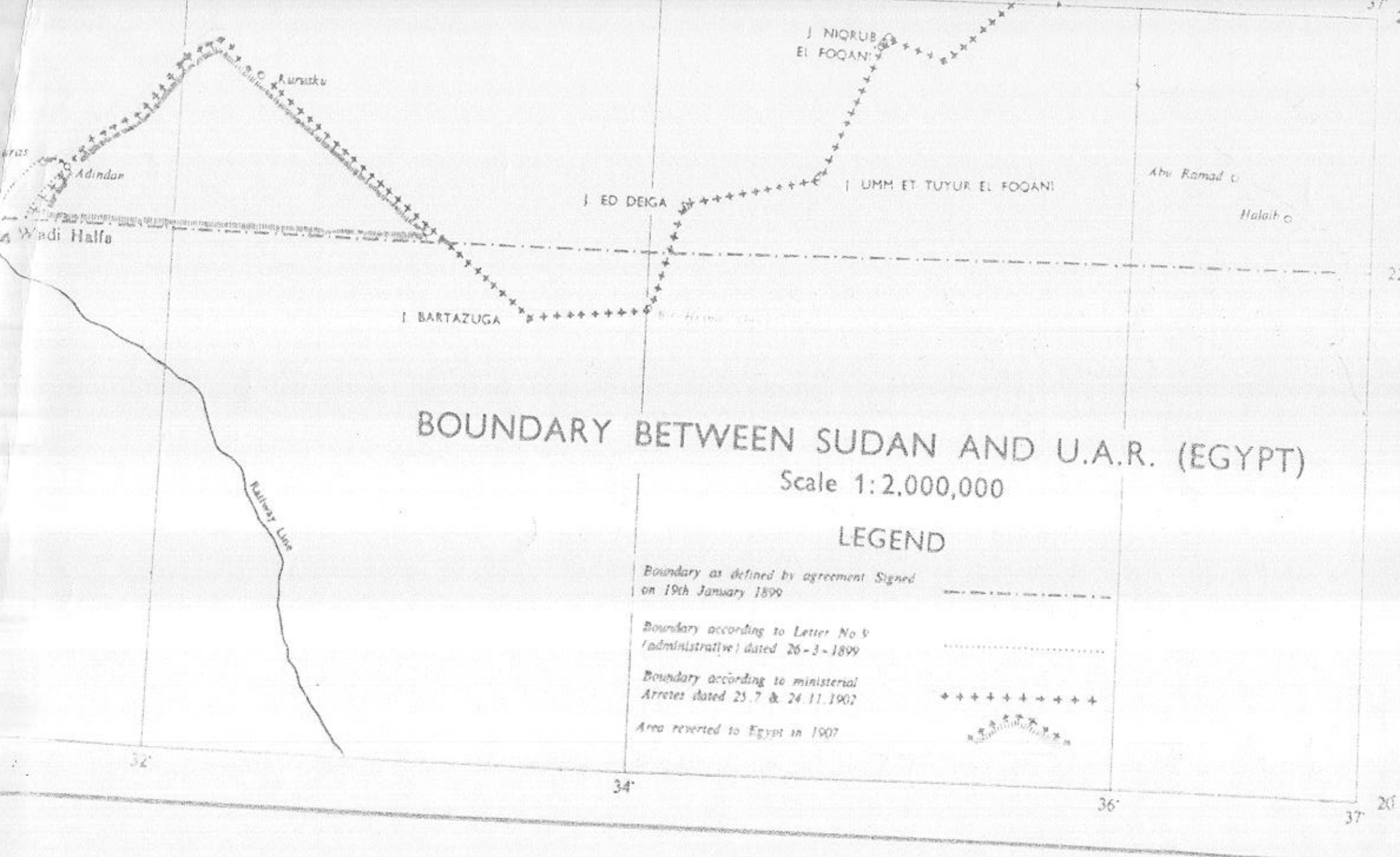
I NIQRUB
El FOQANI
Kurusku
Adindan
Wadi Halfa
I ED DEIGA
I UMM ET TUYUR EL FOQANI
Abu Ramad
Halaib
I BARTAZUGA
Railway Line
32°
34°
36°
37°
BOUNDARY BETWEEN SUDAN AND U.A.R. (EGYPT)
Scale 1:2,000,000
LEGEND
Boundary as defined by agreement Signed on 19th January 1899
Boundary according to Letter No 9 (administrative) dated 26-3-1899
Boundary according to ministerial Arretes dated 25.7 & 24.11.1902
Area reverted to Egypt in 1907

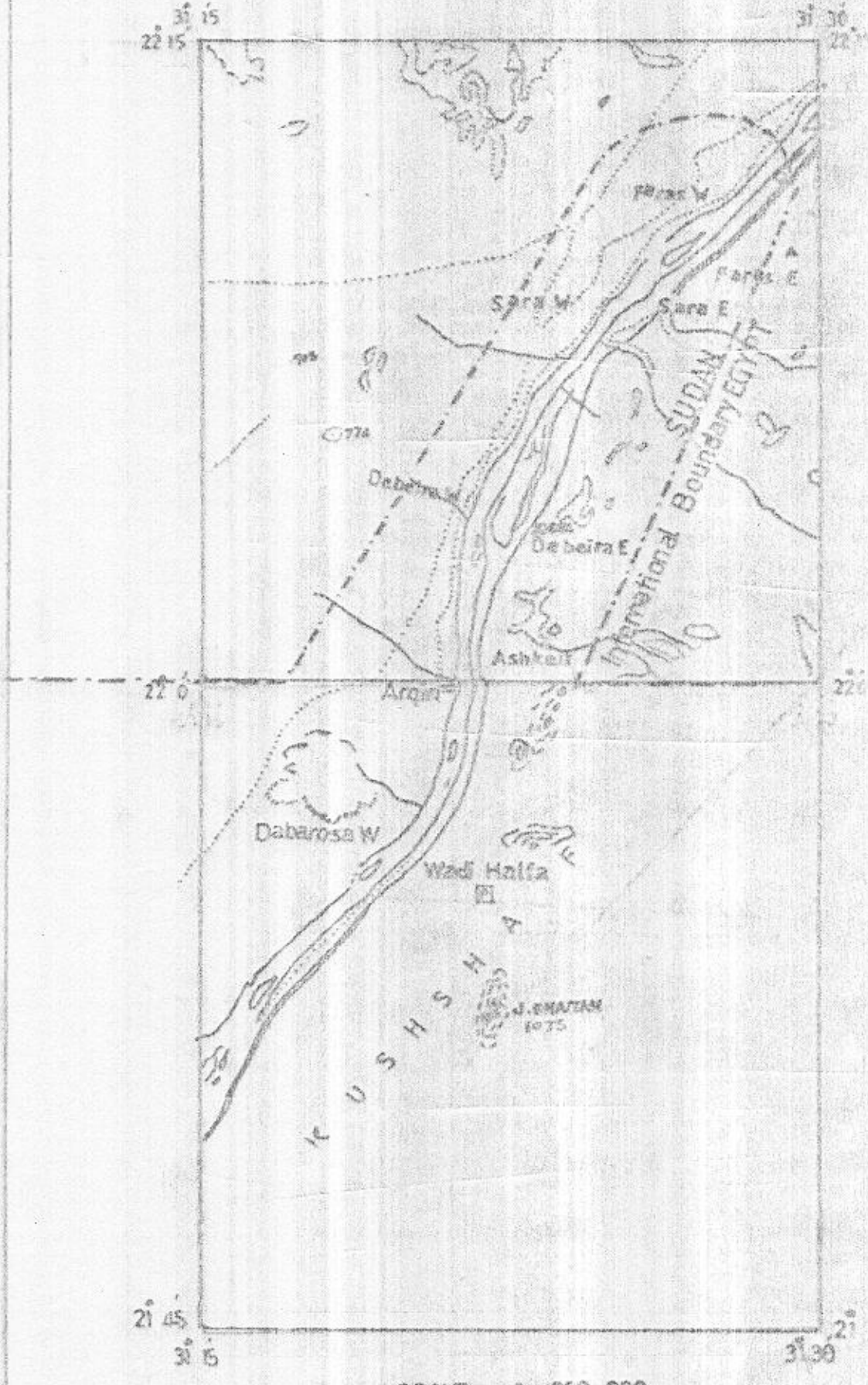
31° 15
31° 30
22° 15
Sara W
Sara E
Farga E
SUDAN
EGYPT
International Boundary
Debeira W
Debeira E
Ashkeit
22° 0
Argin
Dabarosa W
Wadi Halfa
J. KHATIM
1075
21° 45
31° 15
31° 30
SCALE 1 : 250, 000